الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة

برنامج البكالوريوس في الحقوق

كلية الحقوق

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 4-6 مايو 2015

HC064-C2-R064

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة.....2

2. المؤشر (1): برنامج التَّعَلُّم 7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 17

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....29

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 38

6. الاستنتاج 47

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْليم والتدريب–مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التَّعْلِيم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكُلِّيَّة، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائج المراجعات الى زيادة الثقة في نظام التَّعْلِيم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكُلِّيَّة، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التَّعْلِيم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب، ومجلس التَّعْلِيم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التَّعَلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التَّعْلِيم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التَّعَلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التَّدْرِيس، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتَاحَة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج. وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكُلِّيَّة في جامعة البحرين

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة في كُلِّيَّة الحقوق من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب، بموجب التخويل

الممنوح لها لمراجعة جودة التَّعْلِيم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 4–6 مايو 2015؛ لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها الكُلِّيَّة، وهي: البكالوريوس في الحقوق، الماجستير في القانون العام، والماجستير في القانون الخاص.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج البكالوريوس في الحقوق استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 11 ديسمبر 2014، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كُلِّيَّة الحقوق إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال 4–6 مايو 2015. واستعداداً لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكُلِّيَّة؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتها، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 5 مارس 2015.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج البكالوريوس في الحقوق، وفي التَّعْلِيم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التَّدْرِيس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في الحقوق. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التَّعْلِيم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي أن تتقدم بشكرها لـ جامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكُلِّيَّة. كما تود الإدارة أن تُعَبِّرْ عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والادارية في برنامج البكالوريوس في الحقوق بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كُلِّيَّة الحقوق

بدأت دراسة القانون في جامعة البحرين كقسم من أقسام كُلِّيَّة إدارة الأعمال في سنة 1999، غير أنه، وإدراكاً لأهمية الدور الذي تؤديه دراسة القانون باعتباره رافداً هاماً من روافد النهضة العلمية، صدر قرار مجلس الأمناء بجامعة البحرين رقم (159) بإنشاء كُلِّيَّة الحقوق في 6-3-2002. وتسعى كُلِّيَّة الحقوق إلى أداء رسالتها من خلال إعداد وتأهيل طلبتها للعمل في المؤسسات والهيئات القضائية والتشريعية، والدوائر القانونية، وتزويدهم بالعلم والمعرفة القانونية، وضرورة الربط بين الواقع العملي والدراسة النظرية؛ الأمر الذي يجعلهم قادرين على التغيير الإيجابي في مجتمعهم، وتلبية حاجاته المتجددة. ويوجد في الكُلِّيَّة حاليًا قسمان، هما: قسم القانون العام، وقسم القانون الخاص. كما تُقَدِّم الكُلِّيَّة أربعة برامج أكاديمية هي: برنامج البكالوريوس في الحقوق، برنامج الماجستير في القانون العام، برنامج الماجستير في القانون الخاص، وبرنامج الدكتوراه في الحقوق. وقد تمت مراجعة برامج الكُلِّيَّة في سبتمبر 2013 من قبل جمعية المحامين الأمريكية (American Bar Association) التي قدمت تقريرها بشأن المقترحات لتطوير التَّعْلِيم القانوني في الكُلِّيَّة. وفي العام الأكاديمي 2014-2015، كان عدد أعضاء هيئة التَّدْرِيس في الكُلِّيَّة

(44) عضواً اكاديمياً يعملون بدوام كامل و(10) أعضاء يعملون بدوام جزئي، يدعمهم (20) موظفًا إداريًّا في تقديم البرنامج. وقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالكُلِّيَّة في وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية (1871) طالبًا.

4.1 نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في الحقوق

يتم طرح برنامج البكالوريوس في الحقوق من قبل كُلِّيَّة الحقوق، حيث يضطلع عميد كُلِّيَّة الحقوق بإدارة البرنامج بالتنسيق مع رئيسي قسم القانون العام وقسم القانون الخاص. وقد بدأ طرح البرنامج في العام الأكاديمي 1999–2000 وتم تخريج (23) طالبا كأول دفعة في العام الأكاديمي 2003–2004. ويساهم في تقديم البرنامج (44) عضواً اكاديمياً يعملون بدوام كامل و(10) أعضاء يعملون بدوام جزئي؛ يساندهم (20) موظفاً إدارياً. وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج (1841) طالبًا ومنذ بدء الدراسة في البرنامج، تم تخريج (1243) طالبا في برنامج البكالوريوس في الحقوق.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة البكالوريوس في الحقوق

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التَّعَلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التَّعَلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التَّدْرِيس، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 لدى كُلِّيَّة الحقوق إطار أكاديميٌّ شامل يتضمن إجراءات واضحة ومحددة لتطوير وتقييم البرامج الأكاديمية. وضمن هذا الإطار، فقد تم تصميم برنامج البكالوريوس في الحقوق؛ بدءًا من صياغة رسالة الكُلِّيَّة وتحديد أهداف البرنامج، ومن ثم تحويلها إلى مخرجات تعلُّم مطلوبة للبرنامج والمقررات الدراسية. ويهدف البرنامج إلى إعداد الكفاءات القانونية القادرة على الربط بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية، والمستوعبة للقيم الوطنية والإنسانية، وَالْمُدَرِّبة على ملكات البحث العلمي والتواصل مع الآخرين، بما يلبي حاجات سوق العمل في مملكة البحرين. وتتميز أهداف البرنامج بشكل إجمالي بالاتساق والوضوح والشمول. وقد عكس تقرير التقييم الذاتي هذا الاتساق بين أهداف البرنامج، وارتباطه الواضح بكل من رسالة الكُلِّيَّة ورسالة الجامعة، وأهدافهما الإستراتيجية على نحو تفصيلي، مُدعمًا بجداول توضيحية ترى اللجنة أنها تعكس الواقع. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ أهداف البرنامج مصممة بشكل جيد، ومرتبطة بشكلٍ واضح برسالة الكُلِّيَّة والمؤسسة.

2.2 يَتشكَّلُ المنهج الدراسي في برنامج البكالوريوس في الحقوق من عدد من المقررات الإلزامية والاختيارية يبلغ مجموع ساعاتها المعتمدة (134) ساعة معتمدة، منها (12) ساعة معتمدة كمتطلبات جامعة و(12) ساعة معتمدة مقررات اختيارية، موزعة على أربع سنوات دراسية. وخلال المقابلات، أشار أعضاء هيئة التَّدْرِيس إلى أنه قد رُوعِيَ في تصميم الخطة الدراسية التدرجُ بالطالب من المقررات التي تتناول المبادئ الأساسية والمفاهيم العامة في القانون إلى المقررات التي تتضمن مفاهيم أكثر تعقيدًا؛ تتطلب مهارات تحليلية، وقدرة على توليف معارف جديدة، وانتهاء بالمقررات العملية التي تزود الطلبة بالمهارات اللازمة للعمل في المجال القانوني. ومن خلال الاطلاع على خطة المنهج الدراسي، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المنهجَ – بشكلٍ إجمالي – متسقٌ، ويتيح ترقيَ معارف الطالب من فصل دراسي إلى آخر، ومن سنة إلى أخرى مع وجود متطلبات سابقة محددة. كما أنَّ العبء الدراسي للطالب، والذي يتراوح ما بين (15) إلى (18) ساعة معتمدة لكل فصل دراسي، مناسبٌ ومنسجمٌ مع المعايير الإقليمية والعالمية.

وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أن من بين عناصر القوة العديدة التي تميز هذا البرنامج هي تضمين الخطة الدراسية العديد من المقررات الإلزامية والاختيارية التي تُدَرَّسَ باللغة الإنجليزية؛ ليتواكب البرنامج مع التطورات القانونية العالمية الحديثة. كما تتضمن الخطة الدراسية مجموعة من المقررات الدراسية التطبيقية والتي تشمل تطبيقات في القانون العام (LAW 429) وتطبيقات في القانون الخاص (LAW 409)، بالإضافة إلى مقرر التدريب العملي (LAW299)، الذي يتيح للطلبة فرصة للإلمام ببعض الجوانب التطبيقية بشكل منهجي قبل تخرجهم. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن المنهج الدراسي منظَّم بصورة مناسبة من حيث التدرج، والعبء الدراسي، والتوازن بين المعارف والمهارات، والنظرية والتطبيق. إلا أن لجنة المراجعة ترى أن هناك بعض الاستثناءات التي تستوجب المعالجة؛ من أجل تعزيز اتساق الخطة الدراسية، من أهمها: ضرورة تضمين الخطة الدراسية مقرر مبادئ الاقتصاد، وهو مقررٌ أساسي لتكوين طالب الحقوق، ومَدخلٌ طبيعي لدراسة المقررات اللاحقة في المالية العامة، والتشريعات الاقتصادية، والقانون التجاري. كما ترى لجنة المراجعة ضرورة استحداث مقرر "الإثبات" بشكل مستقل، لا أن يكون ضمن إطار مقرر "قانون التنفيذ" (LAW 412). ومن وجهة نظر اللجنة، فإن هناك مبالغة في حجم مقررات حقوق الإنسان، حيث إن الخطة الدراسية تتضمن مقرر "حقوق الإنسان" (LAW 109)، بمعدل ساعتين معتمدتيْن، ومقررًا آخر يحمل نفس الاسم "حقوق الإنسان" (LAW 307)، بمعدل (3) ساعات معتمدة. وترى لجنة المراجعة أنه إذا ما تم تقليص عدد الساعات المعتمدة المخصصة لمقررات حقوق الإنسان، فإنه يمكن توفير ساعات معتمدة لطرح مقررات جديدة ومستحدثة؛ تضيف إلى التكوين العلمي للطالب. وفي المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، عَلِمْت لجنة المراجعة أنَّ المنهج الدراسي يخضع لعملية مراجعة شاملة في ضوء التوصيات المقدمة من لجنة الطلبة ولجنة المناهج، بالإضافة إلى توصيات لجان المراجعة الخارجية. ولجنة المراجعة تشعر بالاطمئنان أن الاستثناءات التي لاحظتها قد تم تحديدها أيضًا من قبل الكُلِّيَّة، كما تم اتخاذ التوصيات اللازمة لمعالجتها، كما هو مُوَثَّق في محاضر اجتماعات لجنة الخطة الدراسية. وتستنتج لجنة المراجعة من التحديد المماثل لهذه الاستثناءات من قبل لجنة الخطة الدراسية للتغييرات المطلوبة، تأكيدًا ودعمًا لملاحظاتها السابقة. وعليه توصي لجنة المراجعة الكُلِّيَّة بالإسراع في تنفيذ توصيات لجنة الخطة الدراسية؛ لتعزيز التوازن بين المقررات الدراسية التي تشكل البرنامج سواء في شمولها، أو تنوعها، أو مضمونها.

3.2 تتضمن الخطة الدراسية (12) ساعة معتمدة كمقررات اختيارية، بحيث يختار الطالب (4) مقررات بمعدل (3) ساعات معتمدة لكل مقرر. وقد تضمنت الخطة (13) مقررًا اختياريًّا؛ يختار الطالب من بينها أربعة مقررات. غير أنه قد تَبَيَّن للجنة المراجعة من خلال المقابلات مع الطلبة والخريجين أنَّ الكُلِّيَّة تقوم بطرح عدد محدود من المقررات الاختيارية، بحيث لا يتجاوز عادة ستة مقررات فقط؛ مما ينعكس سلبًا على حرية اختيارات الطلبة لهذه المقررات. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بطرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي، بحيث تتاح للطلبة فرصة حقيقية لاختيار أربعة مقررات من بينها.

4.2 أمَّا فيما يتعلق بالمهارات التي يطوِّرها المنهج الدراسي، فتلاحظ اللجنة – مع التقدير – أن هناك جوانب تحظى باهتمام جيد مثل المهارات القانونية كالقدرة على تحليل الأحكام القضائية، واستنباط الحلول وإعداد المذكرات القانونية، بالإضافة إلى المهارات العامة كالقدرة على التواصل الشفهي والعمل الجماعي. إلا أن لجنة المراجعة ترى أن مهارات البحث العلمي تحتاج للتعزيز، وقد لاحظت لجنة المراجعة أن مقرر "أصول البحث القانوني" (LAW 499)، يتم طرحه في الفصل الدراسي السابع، في حين يتوجب طرحه في الفصل الدراسي الأول أو الثاني على أكثر تقدير؛ حتى يستفيد الطلبة منه في صياغة مشروعاتهم المتطلبة ضمن المقررات الدراسية. وقد يفسر هذا التأخيرَ الضعفُ النسبيُّ الذي استرعى انتباه أعضاء لجنة المراجعة عند فحص عينات البحوث المتضمنة في ملفات المقررات، من حيث الالتزام بقواعد البحث العلمي، والإشارة للمصادر، واختيار موضوعات البحث (على سبيل المثال: ملف مقرر القانون الإداري LAW 225، وملف مقرر القانون الدستوري (1) 106 LAW). وفي مقابلات لجنة المراجعة مع الطلبة، فإنهم قد أعربوا عن رغبتهم في طرح هذا المقرر في السنة الدراسية الأولى، وهو ما طالب به أيضا ممثلو الخريجين، الذين أشاروا إلى وجوب التركيز في هذا المقرر على الجوانب التطبيقية أكثر من الجوانب النظرية. وقد سبق أن تضمن تقرير جمعية المحامين الأمريكية التوصية بنقل هذا المقرر إلى السنة الأولى من البرنامج. ومن ناحية أخرى وجدت اللجنة أن محضر جلسة لجنة الخطة الدراسية بتاريخ 8-4-2013، يتضمن التوصية بنقل مقرر "أصول البحث القانوني" (LAW 499) من الفصل السابع إلى الفصل الثالث مع تغيير رمزه إلى (LAW 199). وفي المقابلات مع مسئولي الكُلِّيَّة، وأعضاء هيئة التَّدْرِيس فَسِّر بعضهم تأخير طرح هذا المقرر بحاجتهم لانتظار نضج معرفة الطلبة القانونية لإجراء مشروعات التخرج. وهنا

تلاحظ لجنة المراجعة خلطًا في مفهوم هذا المقرر؛ لتضمنه من ناحية شرحًا لأصول ومنهج البحث القانوني، ومن ناحية ثانية قيام الطلبة بإجراء مشروعات التخرج. وترى لجنة المراجعة أنه من المنطقي والأوفق لزيادة كفاءة البرنامج الدراسي هو الفصل بين الأمرين، وهو ما يجرى عليه العمل في كليات الحقوق المتميزة. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتقديم موعد طرح مقرر "أصول البحث العلمي" إلى السنة الدراسية الأولى، وفصل مشروع التخرج عن مقرر "أصول البحث العلمي" كمقرر مستقل في المنهج الدراسي يحتاج اهتماما خاصًّا في إطار سياسة حاكمة للإشراف على البحوث، وجعله متطلبا لتخرج الطالب من البرنامج.

5.2 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ المنهج الدراسي لبرنامج البكالوريوس في الحقوق قد تم تطويره في ضوء توصيات ومقترحات الدراسة المعدة من قبل جامعة بانتيون اساس باريس2 (Panthéon–Assas Paris 2)، حيث تتفق المقررات المطروحة مع تلك المطروحة في الجامعات ذات التوجه اللاتيني. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ المفردات الدراسية للمقررات تُعَبَّرْ بصورة عامة عن أهداف البرنامج، وتعكس رسالته، وتتناسب مع مستوى الدرجة العلمية. وخلال المقابلات، أشار أعضاء هيئة التَّدْرِيس إلى أن جميع المقررات مُوَثَّقة في ملفات خاصة تحتوي على الاستمارة الموحدة المعدة من مركز ضمان الجودة لتوصيف المقررات، من حيث السعة والشمول والعمق. كما عَلِمْت اللجنة أن توصيفات المقررات تخضع لعملية تدقيق دورية من قبل اللجان المختصة؛ للتأكد من مواكبتها للمستجدات في المجال القانوني. وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي أمثلة تفصيلية حول كيفية تحقيق الشمول والعمق في التوصيفات من خلال تحديد الموضوعات المعروضة، وربطها بالمخرجات التَّعْلِيمية المطلوبة للمقرر، بالإضافة إلى طرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم المستخدمة، وطرق التقييم. ومن خلال مراجعة توصيفات المقررات الدراسية في مجموعة مختارة من الملفات، فإن لجنة المراجعة تُقرُّ أنَّ المفردات الدراسية وبشكلٍ عام مُوَثَّقة بشكلٍ جيد، إلا أنه، في بعض المقررات، لاحظت اللجنة أن التوصيف جاء مختصرًا؛ على سبيل المثال مقرر علم الإجرام والعقاب (LAW 221) ، مقرر التنظيم الدولي (LAW 327)، ومقرر حقوق الإنسان (LAW 307). لذلك تشجع لجنة المراجعة الكُلِّيَّة على بذل جهد أكبر في توصيف المقررات بما يضمن لها مزيدا من الإحاطة والتحديث والتوثيق.

6.2 مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج مُبيَّنة في توصيفات البرنامج بشكلٍ واضح، وهي مُصَمِّمَة لتحقيق مجموعة واسعة من المعارف والمهارات، والقدرات الخاصة بعلوم القانون، وممارسة الأعمال القانونية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى مهارات التفكير التحليلي، ومهارات عامة. وفي مقابلاتها مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، أُبْلِغْت لجنة المراجعة أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج قد تمت صياغتها وفقا للمعايير المعتمدة لدى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة البحرين. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – من خلال فحص الأدلة المقدمة أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج متلائمة مع رسالة الكُلِّيَّة، ومرتبطة بشكل جيد بأهداف البرنامج، وبمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة على مستوى الجامعة، وهي مناسبةٌ لمستوى برنامج بكالوريوس في الحقوق.

7.2 لكل مقرر من المقررات الدراسية مخرجات تَعَلُّم مطلوبة تقيس المعرفة والفهم والمهارات والممارسات العامة، وتلك المتعلقة بالتخصص. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن عملية وضع المخرجات التَّعْلِيمية للمقررات تتم من خلال كبار أساتذة أعضاء هيئة التَّدْرِيس، وتتم مراجعتها من قبل لجنة المناهج، ومن ثم مناقشتها في مجلس القسم تمهيدًا لإقرارها بشكل نهائي في مجلس الكُلِّيَّة. ومن خلال مراجعة مجموعة مختارة من ملفات المقررات الدراسية، تأكد للجنة المراجعة أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية بصورة إجمالية مرضية ومناسبة لمستوى المقرر. وقد أَكَدّ أعضاء هيئة التَّدْرِيس خلال المقابلات مع لجنة المراجعة أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات مُطوَّرة في ضوء الإرشادات المؤسسية لضمان الجودة، وأنهم قد تلقوا تدريبًا على كيفية صياغة هذه المخرجات؛ لضمان أنها تعكس مستويات الإنجاز المعرفي للمقرر، وأنها ترتبط بشكلٍ مناسب بمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج. وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي مصفوفة مفصّلة بشكلٍ واضح لربط المخرجات التَّعْلِيمية للمقررات مع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات – بوجهٍ عام – مناسبة لمستويات المقررات الدراسية، وأنها تساهم بطريقة مجدية في تحقيق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج.

8.2 يتضمن المنهج الدراسي مقررًا إجباريًّا يتعين على كافة الطلبة اجتيازه قبل التخرج، وهو مقرر التدريب العملي (LAW 299). والذي يتطلب أن يقضي الطلبة ثمانية أسابيع في إحدى جهات التدريب المعتمدة من الجامعة. ويهدف التَّعْلِيم المستند إلى العمل إلى إكساب الطلبة الخبرات

العملية اللازمة للنجاح في سوق العمل، من خلال أداء الأنشطة الوظيفية والمهنية المتعلقة بالتخصص. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أن مقرر التدريب العملي يساهم في تحقيق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج، خاصة فيما يتعلق بالإلمام بالمهارات القانونية، وممارسة الأعمال القانونية في مختلف المجالات، والعمل بروح الفريق. ويتم تقييم أداء الطالب المتدرب من خلال مشرف من جهة التدريب، وأيضًا من أحد أعضاء هيئة التَّدْرِيس الذي يقوم بزيارة الطالب في جهة التدريب. ويقوم المشرف العملي في الجهة الخارجية بملأ استمارة للتقييم (TF4)، في حين يقوم الطالب بكتابة تقرير عن زياراته خلال فترة التدريب العملي، إضافة إلى ملء النموذج (TF3). ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، وممثلي جهات التدريب والطلبة، تَبَيَّنْ للجنة المراجعة أن الكُلِّيَّة تبذل جهدًا ملحوظًا في مجال التدريب العملي، خاصة في ضوء تزايد أعداد الطلبة، وصعوبة إيجاد جهات تدريب خارجية جادة تستوعبهم. غير أن ما لفت انتباه اللجنة هو عدم تخصيص ساعات معتمدة لمقرر التدريب العملي، رغم أن ذلك يشكل حافزًا مهمًّا لحث الطلبة على الجدية فيه. وقد عَلِمْت لجنة المراجعة من خلال المقابلات أنه؛ ونظرًا للعدد الكبير من الطلبة، فإنه من الصعب التأكد من أنَّ جميع الطلبة يتلقون تدريب عملي ذات جدوى مماثلة يمكن تقييمها بموثوقية. وترى لجنة المراجعة أنَّ بإمكان الكُلِّيَّة استكشاف المزيد من الخيارات لتجاوز هذا التحدي؛ فمن المعروف أنَّ هناك عدة أوجه للتدريب العملي، هي: التدريب الخارجي لدى المحاكم، والهيئات، ومكاتب المحامين، والتدريب الداخلي الذي يتم من خلال المحاكم الصورية – الافتراضية. كما أن الكُلِّيَّة تطرح مقرر "العيادة القانونية" (LAW 407) كمقرر اختياري مخصص له (3) ساعات معتمدة، والذي ترى لجنة المراجعة أنه أداة جيدة للتدريب وخدمة المجتمع. وحيث أن دليل التدريب العملي يتيح للطالب أن "يؤدي التدريب داخل حرم الجامعة حسب احتياجات الجامعة أو خارجها، على أن يكون في إحدى جهات التدريب المعتمدة من الجامعة"؛ فبإمكان الكُلِّيَّة الاستفادة من الخيارات المُتَاحَة حالياً لتوفير التدريب العملي الملائم لجميع الطلبة. وعليه توصي لجنة المراجعة توصي بأن تقوم الكُلِّيَّة بتعديل إطار مقرر التدريب العملي؛ ليستوعب الصور المختلفة للتدريب الخارجي والداخلي والمزدوج، بما في ذلك زيارة المحاكم، والهيئات القانونية، والحكومية، ومكاتب المحامين، والعيادات القانونية، على أن تخصص ساعات معتمدة لمقرر التدريب العملي بكافة صوره، بما يعكس بشكل أفضل دوره الأساسي في المنهج الدراسي.

9.2 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن سياسة كُلِّيَّة الحقوق التَّعْلِيمية تعتمد على النظام المؤسسي للدراسة والامتحانات. وتشجع الكُلِّيَّة أعضاء هيئة التَّدْرِيس على تنوع طرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم، بحيث لا تقتصر فقط على الطرق التقليدية. وتشمل أساليب التَّعْلِيم والتَّعَلُّم المحاضرات النظرية، والعصف الذهني، والمناقشات بين أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة، إلى جانب التدريب العملي، والتَّعْلِيم الذاتي للطلاب لاكتساب المعارف والمهارات القانونية عن طريق المصادر الخارجية سواء المكتبة أو وسائل التواصل الإلكتروني. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس تَبَيَّن للجنة المراجعة أن طرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم تتفاوت من عضو هيئة تدريس إلى آخر، حيث لازالت الأغلبية منهم تعتمد أساسًا على طرق الشرح التقليدية. كما أشار الطلبة خلال المقابلات مع لجنة المراجعة إلى أن نسبة قليلة من أعضاء هيئة التَّدْرِيس يستخدمون التقنيات الحديثة في شرح دروسهم. وتظهر نتيجة استبيان الطلبة حول المقررات الدراسية، وطرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم أن (55.7%) منهم فقط يُقَدِّرُون أن التَّدْرِيس يشمل مجموعة متنوعة من الأساليب والطرق، وهي أدنى نسب هذا الاستبيان. ويؤكد ذلك أيضًا ما ورد في محضر لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي رقم (3) من أنه "يوجد لدى الطلبة انطباع عام بضعف الجانب المتعلق بأساليب التَّعْلِيم وَالتَّعَلُّم، وعدم تنوعها إلى كونها تتبع الطريقة التقليدية". ويركز تقرير التقييم الذاتي على مشاركة الطلبة في عملية التَّعَلُّم أثناء التدريب الخارجي، ومسابقات المحاكم الصورية، والعيادة القانونية، وهذا مهم، لكنه يمثل شقًّا واحدًا في عملية التَّعَلُّم. فلا بد أيضًا من تشجيع مشاركة الطلبة في قاعات المحاضرات سواء بطرح القضايا، أو فتح باب الحوار، أو تكليف الطلبة بالإعداد المسبق لبعض نقاط المنهج، فضلاً عن الأنشطة الصفية. وفي المقابلات التي أجريت معهم، قدَر بعض الطلبة أن نسبة المشاركة هي في حدود (60%) من المقررات. كما أشار تقرير جمعية المحامين الأمريكية إلى أن مشاركة الطلبة في المحاضرات سطحية إلى حد ما. وترى لجنة المراجعة، أنَّ هناك حاجة لحث أعضاء هيئة التَّدْرِيس على تطوير وتنويع طرق تَّعْلِيم وتَّعَلُّم، خاصة الإلكترونية منها، وكذلك تعزيز المشاركة الطلابية في عملية التَّعْلِيم والتَّعَلُّم داخل قاعات المحاضرات وخارجها. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التَّدْرِيس حول طرق وأساليب التَّعْلِيم والتَّعَلُّم الملائمة للتعليم القانوني، والتي تضمن تلبية حاجات التَّعَلُّم المختلفة للطلبة، وتدعم تحقيق أهداف البرنامج. وفيما يتعلق بالممارسة العملية وتطبيق النظريات تتاح عدة فرص لطلبة البرنامج من خلال آليات عديدة أبرزها: التدريب

العملي وما يلحق به من تدريب في إطار العيادة القانونية، والمحاكم الصورية، والمسابقات الطلابية، وكذلك المقررين التطبيقيين في القانون العام والقانون الخاص، ومشروع التخرج، وطرح المسائل العملية والقضايا أثناء المحاضرات، بالإضافة إلى مشاركة الطلبة في مسابقات المحاكم الصورية، والعيادة القانونية. كما يتم تشجيع المسئولية الفردية في التَّعَلُّم أساسًا من خلال التدريب العملي، والأنشطة الصفية، والتحضير الذاتي لأجزاء من المنهج الدراسي، ومشروعات التخرج. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك أدوات مناسبة ومطبقة لإكساب طلبة البرنامج المهارات العملية وتطبيق المعارف النظرية.

10.2 يُوَضِّح نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين الْإِطَار الْمُنَظِّمِ لأسس وإجراءات تقييم الطلبة، بما في ذلك أنواع الاختبارات، والأهمية النسبية لكل منها، ومواعيدها، وطرق التظلم من نتائجها. وتقوم عملية تقييم الطلبة على الجمع بين النظامين التقويمي والتجميعي. وتتنوع أساليب التقويم ما بين الامتحان النهائي، وامتحانات منتصف الفصل الدراسي، وأعمال الفصل والنشاط الصفي. وطبقًا للمادة (53) من نظام الامتحانات، يحدد مجلس الجامعة النسبة المئوية التي تخصص للامتحانات النهائية من الدرجة الكُلِّيَّة للمقرر، أما بقية الدرجات فتخصص للأنشطة التقويمية التي تحدد بمعرفة عضو هيئة تدريس المقرر. ولاحظت اللجنة من خلال مراجعة نماذج من استمارات توصيف المقررات الدراسية، أنه يتم تقسيم درجات التقويم إلى (40%) للاختبار النهائي، و(10%) للمشاركات والواجبات، وتوزع بقية الدرجات على اختبارات المنتصف، والاختبارات الجزئية. كما لاحظت اللجنة أن بعض المقررات تتبع معايير خاصة طبقًا لطبيعة المقرر، كمقرر العيادة القانونية على سبيل المثال. وتطبِّق كُلِّيَّة الحقوق سياسة جامعة البحرين الخاصة بعدم الانتحال والسرقة العلمية، وقد أشار الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أنهم على عِلم بسياسات التقييم والانتحال من خلال البرنامج التعريفي. كما ينص قرار مجلس الجامعة حول تزويد الطلبة بالتغذية الراجعة على أن جميع التقييمات يجب أن تعاد إلى الطلبة مرفقة بتعليقات واضحة، وأجوبة نموذجية في غضون أسبوعين من تاريخ إجراء التقييم. ومن خلال فحص الأدلة المقدمة، تأكدت لجنة المراجعة من تطبيق نظام التغذية الراجعة، حيث يتاح للطلبة دائمًا مراجعة التقييم الذي مُنح لهم في كراسات الإجابة، والمناقشة مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس بشأنها، في إطار الإجابة النموذجية التي يلتزم عضو هيئة تدريس المادة بإعدادها، وتتضمنها ملفات المقررات. ويوجد أيضًا نظام للتظلم من درجة التقييم؛ يسمح بمراجعة كراسة الإجابة من

قبل لجنة مشكلة من عضوي هيئة تدريس، ليس من بينهما المصحح. وقد أكَّد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنَّ التقييمات كانت تُعاد إليهم، وأنهم يستطيعون طلب إعادة تصحيح الامتحان النهائي. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك سياسات وأنظمة مناسبة ومطبَّقة؛ لتقييم إنجازات الطلبة، ولضمان شفافية وعدالة منح الدرجات.

11.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التَّعَلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- أهداف برنامج البكالوريوس في الحقوق مصممة بشكل جيد ومرتبطة بشكلٍ واضح برسالة الكُلِّيَّة والمؤسسة.
- تتضمن الخطة الدراسية العديد من المقررات الإلزامية والاختيارية التي تُدَرَّسَ باللغة الإنجليزية؛ ليتواكب البرنامج مع التطورات القانونية العالمية.
- المنهج الدراسي منظم بصورة مناسبة من حيث التدرج، والعبء الدراسي والتوازن بين المعرفة والمهارات.
- يطور المنهج الدراسي للبرنامج العديد من المهارات القانونية المهمة لدى الطلبة كالقدرة على تحليل الأحكام القضائية، واستنباط الحلول، وإعداد المذكرات القانونية.
- المفردات الدراسية للمقررات تعكس أهداف برنامج البكالوريوس في الحقوق، وتتناسب مع مستوى الدرجة العلمية.
- مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج متلائمة مع رسالة الكُلِّيَّة، ومرتبطة بشكل جيد بأهداف البرنامج، وهي مناسبةٌ لمستوى برنامج بكالوريوس في الحقوق.
- مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية بوجه عام مناسبة لمستويات المقررات الدراسية، وتساهم بطريقة مجدية في تحقيق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج.
- مقرر التدريب العملي يساهم في تحقيق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج، خاصة فيما يتعلق بالإلمام بالمهارات القانونية، وممارسة الأعمال القانونية والعمل بروح الفريق.
- هناك أدوات مناسبة ومطبقة لإكساب طلبة برنامج البكالوريوس في الحقوق المهارات العملية، وتطبيق المعارف النظرية.
- توجد سياسات وأنظمة مناسبة مطبَّقة؛ لتقييم إنجازات الطلبة ولضمان شفافية، وعدالة منح الدرجات.

12.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- الإسراع في تنفيذ توصيات لجنة الخطة الدراسية لتعزيز التوازن بين المقررات الدراسية التي تشكل البرنامج سواء في شمولها أو تنوعها أو مضمونها
- طرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي، بحيث تتاح للطلبة فرصة حقيقية لاختيار أربعة مقررات من بينها
- تقديم موعد طرح مقرر "أصول البحث العلمي" إلى السنة الأكاديمية الأولى؛ ليستفيد الطلبة منه في صياغة مشروعاتهم المتطلبة ضمن المقررات الدراسية، وتعزيز الاهتمام بالمشروعات البحثية كأداة للتعلم المستقل
- طرح مشروع التخرج كمقرر مستقل في الخطة الدراسية، مع وضع سياسة حاكمة للإشراف على المشروعات البحثية، وجعله متطلبًا لتخرج الطالب من البرنامج
- تعديل إطار التدريب العملي؛ ليستوعب الصور المختلفة للتدريب القانوني، بما في ذلك زيارة المحاكم، والهيئات القانونية والحكومية، ومكاتب المحامين، والعيادات القانونية، على أن تخصص له ساعات معتمدة
- عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التَّدْرِيس حول طرق وأساليب التَّعْلِيم والتَّعَلُّم الملائمة للتعليم القانوني، وحثهم على تطبيقها، خاصة الإلكترونية منها؛ من أجل تلبية حاجات التَّعَلُّم المختلفة للطلبة.

13.2 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التَّعَلُّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتَاحَة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 يتبع القبول في برنامج البكالوريوس في الحقوق سياسة القبول الموحدة على مستوى الجامعة، والخاصة ببرامج الدراسة الجامعية الأولية. واستنادًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنه يتطلب القبول في برنامج البكالوريوس في الحقوق أن يكون الطالب حاصلًا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بمعدل تراكمي لا يقل عن (70%). كما يشترط على المتقدم اجتياز امتحان القدرات والمقابلة الشخصية. ولاحظت لجنة المراجعة أن سياسات القبول مُتَاحَة بطريقة واضحة للطلبة، ومُدرجة في كُتيبات الكُلِّيَّة، كما إنها منشورة إلكترونيًّا على موقع الجامعة. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة أن عملية قبول الطلبة تتم بصورة تنافسية، حيث يتم اختيار أفضل المتقدمين بناء على المعدل التراكمي، ونتائج امتحان القدرات، والمقابلة الشخصية. كما عَلِمْت اللجنة أن سياسات القبول تتم مراجعتها بشكلٍ دوري بناءً على أداء الطلبة الحاليين في البرامج الأكاديمية، ويتم إدخال التحسينات إذا لزم الأمر. ويتيح نظام القبول في الجامعة قبول الطلبة المحوَّلين من جامعات وكليات أخرى بعد معادلة المقررات التي اجتازوها بتقدير (C) كحد أدنى، وترى لجنة المراجعة أن إجراءات قبول الطلبة المحوَّلين واضحة وملائمة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن سياسات ومعايير القبول في برنامج البكالوريوس في الحقوق واضحة وملائمة لمستوى ونوع البرنامج، وهي مُتَاحَة للطلبة ويتم مراجعتها بصفة دورية؛ من أجل تحسين التقدم الدراسي للطلبة واستبقائهم.

2.3 تلاحظ لجنة المراجعة أن مستوى المقبولين في برنامج البكالوريوس في الحقوق يتوافق مع أهداف البرنامج، حيث إن متطلبات القبول في الجامعة (التي تنص على حصول الطالب على معدل نجاح بنسبة (70%)، أو أعلى في شهادة الثانوية العامة، واختبار القدرات) كافية لاستقطاب طلاب مؤهلين بشكل مناسب للالتحاق بالبرنامج. كما تأَكَدّ للجنة المراجعة من خلال المقابلات، أن طلبة البرنامج لديهم القدرات الذهنية لاستيعاب المقررات التي تدرس بكُلِّيَّة الحقوق. وقد وجدت لجنة المراجعة أن إدارة الكُلِّيَّة تعمل على التغلب على مشكلة انخفاض مستوى بعض الطلبة في اللغة الإنجليزية عن طريق تقديم برنامج تمهيدي لرفع مستواهم فيها، وأيضًا من خلال

المقررين (ENG191 – ENG192) لتعلم اللغة الإنجليزية. كما لاحظت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية، أن كُلِّيَّة الحقوق لديها المصادر المادية الكافية لاستيعاب الطلبة المسجلين في البرنامج، من حيث القاعات الدراسية، والمختبرات، ومصادر التَّعْلِيم والتَّعَلُّم، وخدمات المعلومات.

3.3 أظهرت الوثائق والمقابلات خلال الزيارة الميدانية أن هناك تسلسل واضح لإدارة برنامج البكالوريوس في الحقوق تبدأ من عميد كُلِّيَّة الحقوق، الذي يترأس الهيكل التنظيمي في الكُلِّيَّة، ويضطلع بإدارة البرنامج بالتنسيق مع رئيس قسم القانون العام ورئيس قسم القانون الخاص. ويتولى رئيس القسم الأكاديمي دورًا مهمًّا، حيث يقوم بتكليف أعضاء هيئة التَّدْرِيس في القسم بتدريس المواد المحددة في الخطة، والتعامل المباشر مع الطلبة لحل مشكلاتهم، ورئاسة مجلس القسم، وحضور جلسات مجلس الكُلِّيَّة، والتنسيق مع عميد الكُلِّيَّة والجامعة بخصوص البرنامج. ولدى الكُلِّيَّة إجراءات واضحة لتوزيع المسئوليات واتخاذ القرارات، حيث يتم اتخاذ القرارات المهمة من قِبل مجلس القسم، ومن ثم يتم رفعها إلى مجلس الكُلِّيَّة، ثمَّ إلى مجلس الجامعة بحسب ما تقتضيه الحال. كما يشارك في إدارة البرنامج لجان عديدة أهمها لجنة اختيار أعضاء هيئة التَّدْرِيس، ولجنة الترقيات الأكاديمية، ولجنة الكتاب المنهجي، ولجنة الخطة الدراسية، ولجنة التقييم. وتلاحظ لجنة المراجعة وجود منسقين للمقررات الدراسية؛ من أجل تعزيز إدارة البرنامج. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن عمل هذه الجهات يساعد في إدارة البرنامج بنجاح، حيث إن لكل منها اختصاصات ومسئوليات محددة ومُوَثَّقة بصورة جيدة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك خطوطًا واضحة لتحديد المسئولية في إدارة البرنامج، تساعده على تحقيق أهدافه.

4.3 تضم كُلِّيَّة الحقوق (47) عضو هيئة تدريس يسهمون في تقديم برنامج البكالوريوس في الحقوق، منهم (6) أعضاء بدرجة أستاذ، و(9) أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، و(18) عضوًا بدرجة أستاذ مساعد، بالإضافة إلى (2) محاضرين، و(12) مساعد بحث وتدريس. وترى لجنة المراجعة أن عدد أعضاء هيئة التَّدْرِيس كافٍ، وأن مجالات التخصص متنوعة؛ إذ تشمل كل التخصصات المطروحة في البرنامج. كما تلاحظ اللجنة – مع التقدير – تنوع المدارس العلمية التي تخرج منها أعضاء هيئة التَّدْرِيس، فبعضهم خريجو جامعات أوروبية وبعضهم من جامعات عربية؛ مما يثري البرنامج. غير أن لجنة المراجعة، وبعد الاطلاع على الوثائق وملفات أعضاء هيئة التَّدْرِيس لاحظت عدم التناسب بين الدرجات العلمية لأعضاء هيئة التَّدْرِيس، حيث إن عددَ مَنْ

هم في درجة أستاذ مساعد يزيد عن (50%) من مجموع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، رغم أن هناك تخصصات دقيقة ومعقدة فنيًّا تحتاج إلى من هم في درجة أستاذ، أو أستاذ مشارك مثل: القانون الجنائي، القانون التجاري، القانون الدولي الخاص، المالية العامة والاقتصاد السياسي. وعليه تقترح لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتعيين عدد أكبر من أعضاء هيئة تدريس من درجة أستاذ وأستاذ مشارك في تخصصات القانون الجنائي والقانون الدولي الخاص والقانون التجاري.

5.3 واستنادًا إلى البيانات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي فإن النسبة بين عدد أعضاء هيئة التَّدْرِيس إلى عدد الطلبة هي (31:1) تقريبًا، وهي نسبة مقبولة تتوافق مع المعايير المعمول بها في جامعة البحرين. وخلال المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ الكُلِّيَّة تقوم بعملية متواصلة لتعيين المزيد من أعضاء هيئة التَّدْرِيس المؤهلين وفقًا لحاجة البرامج في الكُلِّيَّة. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – تعيين أوائل الخريجين كمساعدي بحث في الكُلِّيَّة بعد اجتيازهم اختبار قدرات، وابتعاثهم إلى جامعات أوروبية وأمريكية متميزة بغرض الحصول على درجات علمية عليا في الحقوق، حيث إن الجامعة قد ابتعثت سبعة عشر مساعد بحث إلى جامعات أوروبية وأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية، أكمل منهم خمسة دراستهم، وهم حاليًا ضمن أعضاء هيئة التَّدْرِيس الذين قابلتهم لجنة المراجعة. ولدى أعضاء هيئة التَّدْرِيس خبرات واسعة، والبعض منهم نشِطٌ في البحث والنشر العلمي، كما تَبَيَّن من السير الذاتية، وقائمة المنشورات البحثية لأعضاء هيئة التَّدْرِيس. وتسعى الكُلِّيَّة لتطوير كفاءة أعضاء هيئة التَّدْرِيس في مجال التَّعْلِيم والبحث العلمي، وذلك بإشراكهم في المؤتمرات والورش العلمية، وإقامة الدورات التدريبية المناسبة. وبالرغم من وجود إنتاج علمي مناسب لأعضاء هيئة التَّدْرِيس؛ إلا أن لجنة المراجعة لاحظت غياب خطة بحثية للكُلِّيَّة لتحفيز الباحثين النشطين على مواصلة جهودهم البحثية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تضع الكُلِّيَّة خطة بحثية مدعومة لتشجيع أعضاء هيئة التَّدْرِيس لنشر مؤلفاتهم في مجالات تخدم أهداف الكُلِّيَّة وبرامجها.

6.3 لدى الجامعة إجراءات واضحة لتعيين وتقييم وترقية أعضاء هيئة التَّدْرِيس، والموظفين الإداريين. وتطبق هذه الإجراءات بطريقة شفافة، حيث تتم على مستوى الجامعة وفي جميع الكليات. وتتولى اللجان المختصة في الكُلِّيَّة متابعة إعداد قوائم المرشحين لشغل الوظائف الأكاديمية، بالتنسيق مع إدارة شئون الموظفين، ورفع التوصيات إلى مجلس القسم، ومن ثم إلى مجلس الكُلِّيَّة

الذي يرفع بدوره التوصيات بالتعاقد إلى مجلس الجامعة لاتخاذ القرار النهائي في تعيين أعضاء هيئة التَّدْرِيس الجدد. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن المواطنون البحرينيون يُعينون بصفة دائمة، أما غير البحرينيين فيتم تعيينهم بطريقة التعاقد، وهو الذي يحدد حقوقهم والتزاماتهم. ويتم تجديد العقد بحسب الحاجة والكفاءة. وخلال المقابلات عَلِمْت لجنة المراجعة أن لدى الكُلِّيَّة برنامج لتهيئة أعضاء هيئة التَّدْرِيس والموظفين الجدد، حيث يتم تعريفهم بكُلِّيَّة الحقوق ومرافقها، وبرامج الكُلِّيَّة عند توظيفهم. استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن نظام تقييم أعضاء هيئة التَّدْرِيس يشمل تقييم الأداء التَّدْرِيسي من قِبل الطلبة في كل فصل دراسي، كما أن هناك تقييمًا شاملاً لأداء أعضاء هيئة التَّدْرِيس يتم من قِبل رئيس القسم وعميد الكُلِّيَّة. ويتضمن تقييم الأداء التَّدْرِيسي، النشاط الأكاديمي، والمساهمة في تطوير القسم. وقد عَلِمْت لجنة المراجعة من خلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس أن نظام التقييم الشامل لأداء أعضاء هيئة التَّدْرِيس يتم العمل به فقط عند الترقية، أو تجديد عقد العمل بالنسبة لأعضاء هيئة التَّدْرِيس غير البحرينيين. وترى لجنة المراجعة بأن هناك ضرورة لتنفيذ عملية تقييم سنوية لكل أعضاء هيئة التَّدْرِيس، وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بإعداد وتنفيذ خطة تتضمن آليات رسمية للتقييم السنوي لجميع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، واستخدام نتائج التقييم لتحديد حاجات التطوير المهني وتطوير الأداء الأكاديمي.

7.3 لدى الجامعة نظام شامل للترقيات الأكاديمية وإجراءات واضحة فيما يتعلق بترقية أعضاء هيئة التَّدْرِيس، كما هو واضح من الأدلة المُقدّمة، حيث تستند الترقيات إلى أربعة محاور هي: محور الفترة الزمنية، محور التَّدْرِيس والأنشطة التَّعْلِيمية، محور البحث العلمي والأنشطة العلمية، ومحور الخدمات الجامعية والمجتمعية. أما استبقاء أعضاء هيئة التَّدْرِيس الأكفاء، فيتم عن طريق منح امتيازات غير الراتب كالدعم المالي للمشروعات البحثية، وإتاحة الفرصة لنشر مؤلفاتهم. وقد عبَّر أعضاء هيئة التَّدْرِيس الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم نحو الترتيبات المطبقة لتنفيذ سياسات توظيف وتهيئة وتقييم أعضاء هيئة التَّدْرِيس. ولجنة المراجعة تُقدر أنَّ هناك إجراءات واضحة وشفافة لتوظيف واستبقاء أعضاء هيئة التَّدْرِيس، وهي مُطبَّقة بصورة منظَّمة. إلا أنه ومن خلال المقابلات، عبر أعضاء هيئة التَّدْرِيس عن قلقهم تجاه تنفيذ نظام وسياسات الترقية، فعلى الرغم من أن إجراءات الترقية واضحة بشكلٍ كافٍ، فإن هناك عقبات تؤدي إلى إطالة ترقية أعضاء هيئة التَّدْرِيس. وقد عَلِمْت لجنة المراجعة بأن عمليات الترقية

تستغرق فترة زمنية طويلة لإتمامها؛ تصل إلى ثلاث سنوات، ابتداءً من الوقت الذي يقدم فيه عضو هيئة التَّدْرِيس الوثائق الخاصة بالترقية. كما عَلِمْت اللجنة أن خلال الخمس سنوات السابقة لم يُرَقَّ سوى عضو هيئة تدريس واحد، وأن هناك عضو هيئة تدريس آخر إجراءات ترقيته على وشك الانتهاء. كما لاحظت لجنة المراجعة من خلال فحص الأدلة المقدمة، أنه يتم تخصيص وزن كبير للأنشطة غير الأكاديمية – كخدمة المجتمع – في نظام الترقيات الأكاديمية في الجامعة، مقارنة بما يمنح من وزن للإنتاج العلمي؛ والذي ترى لجنة المراجعة أنه عاملا مؤخرًا إن لم يكن مُعيقا لترقية العديد من أعضاء هيئة التَّدْرِيس. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تعمل الكُلِّيَّة مع الجهات المعنية بجامعة البحرين لمراجعة بعض إجراءات وتدابير ترقيات أعضاء هيئة التَّدْرِيس، لا سيما بشأن المعايير المحددة لمحاور الترقية الأكاديمية، وتقليص الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز عمليات الترقية.

8.3 تُوفِّر جامعة البحرين أنظمة معلومات فعالة تسهم في اتخاذ القرارات المهمة فيما يتعلق بإدارة برنامج البكالوريوس في الحقوق؛ مثل نظام التسجيل الإلكتروني، ونظام الجداول الدراسية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، ونظام التَّعْلِيم الإلكتروني، ونظام الموارد البشرية. وأثناء الزيارة الميدانية، قُدِّمَ عرضٌ توضيحي عن هذه الأنظمة للجنة المراجعة؛ وقد تأكدت اللجنة من أن هذه الأنظمة مُتَاحَة على موقع الجامعة، بحيث يتم الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ أي قرارات، أو رسم سياسات وإستراتيجيات أكاديمية، أو إدارية. كما عَلِمْت لجنة المراجعة خلال المقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التَّدْرِيس، والموظفين الإداريين بأن في استطاعتهم الاطلاع إلكترونيًّا على المعلومات التي تخصهم كل حسب حاجته. ولجنة المراجعة تُقدر أنَّ هناك نُظُمًا لإدارة المعلومات مستخدمة بشكلٍ فعَّال من قِبل الكُلِّيَّة بما يساعد على رفد عملية اتخاذ القرار في إدارة برنامج البكالوريوس في الحقوق.

9.3 لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات مطبقة لضمان أمن سجلات الطلبة، والامتحانات والنتائج من خلال حفظ هذه السجلات لدى جهتين: عمادة التسجيل والقبول وعمادة كُلِّيَّة الحقوق. ويقع على عاتق الأقسام الأكاديمية الاحتفاظ بسجل الامتحانات والتقارير ودرجات الطلبة لمدة فصليين دراسيين. أما عمادة القبول والتسجيل فهي الجهة المنوطة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ البيانات الأساسية للطلبة وضمان عدم التلاعب فيها، حيث يقوم مكتب التسجيل بتوفير نظام

آمن متعدد المراحل لتقييد عملية الدخول على هذه البيانات. وخلال المقابلات مع موظفي مركز تقنية المعلومات، عَلِمْت اللجنة أن الدخول إلى هذه البيانات مُقَيِّد بالمستخدمين المصرح لهم، والذين يحملون رقمًا سريًّا يتم تغييره كل (120) يوما. كما عَلِمْت اللجنة أنه في الإمكان تتبع هوية الأشخاص الذين دخلوا على هذه البيانات بسهولة ويسر. ويتم عمل نسخة احتياطية إلكترونية في كل فصل دراسي، وذلك من قبل مركز تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى نظام حفظ احتياطي داخل وخارج مبنى الجامعة في حال وقوع أحداث أو كوارث. واستنادًا إلى الأدلة المقدمة، والمقابلات خلال الزيارة الميدانية تلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير– أنَّ سياسات وإجراءات ضمان أمن السجلات مطبقة في جميع البيانات الخاصة بالكُلِّيَّة.

10.3 لدى جامعة البحرين موارد مادية كافية من حيث المساحة والنوع والمعدات لتحقيق أهداف برنامج البكالوريوس في الحقوق. وخلال الزيارة الميدانية، سنحت الفرصة للجنة المراجعة القيام بجولة تفقدية لمبنى كُلِّيَّة الحقوق والمرافق العامة، حيث لاحظت اللجنة أن مبنى الكُلِّيَّة يحتوي على قاعات محاضرات كافية ومجهزة بأدوات عرض وتدريس إلكترونية، ومكاتب خاصة لأعضاء هيئة التَّدْرِيس، ومختبرٍ لتقنية المعلومات، وقاعتين للمحاكمة الصورية، ومركزٍ للعيادة القانونية، بالإضافة إلى مدرج يتسع لـ (127) طالبا. وتجد لجنة المراجعة أن هذه المرافق كافية ومرضية من حيث العدد والطاقة الاستيعابية. أما بالنسبة الى المكتبة، وبالرغم من نقلها مؤقتا من مبنى كُلِّيَّة الحقوق إلى المكتبة المركزية التي لا تبعد كثيرا، فهي ثرية بالمراجع والمصادر بشكل عام، والقانونية منها بشكل خاص. وتحتوي المكتبة القانونية على أكثر من (17000) مرجع قانوني، أغلبها باللغة العربية تشمل كتب القانون العام والخاص، والشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المجلات والدوريات العربية في القانون. كما تحتوي المكتبة على مصادر تعلُّمٍ كافية، مع توافر أماكن للمطالعة، وأجهزة الحاسوب، والدليل الإرشادي على شبكة الإنترنت، والمكتبة الرقمية حسبما تَبَيَّن للجنة المراجعة من واقع الزيارة الميدانية للمكتبة المركزية. وترى لجنة المراجعة أن المكتبة تحتاج إلى دعم فيما يتعلق بالمصادر القانونية باللغات الأجنبية، وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بالتعاقد مع قواعد بيانات إلكترونية في حقل الدراسات القانونية باللغات الأجنبية مثل: West – Law, Legifrance,– Lexis – Nexis، لتعزيز أبحاث أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة. وبوجه عام، فإن لجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ الحرم الجامعي لجامعة البحرين، ومبنى كُلِّيَّة الحقوق يوفِّران بيئة ممتازة للتعلم تلبي حاجات أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة. إلا

أنَّه، من خلال المقابلات، عَبَّر بعض الطلبة عن عدم الرضا نحو نقل المكتبة القانونية إلى المكتبة المركزية. وقد أشار مسئولو الكُلِّيَّة خلال الزيارة الميدانية إلى أن هذا النقل تم لتوفير مكاتب إضافية، حيث لم تعد هناك مساحة كافية في المبنى لاستيعاب أعضاء هيئة التَّدْرِيس الجدد. كما عَلِمْت لجنة المراجعة أن الجامعة تقوم حالياً بإنشاء مبنى إضافي لكُلِّيَّة الحقوق يشتمل على مكتبة قانونية منفصلة؛ ليتناسب المبنى مع التوسعات المستقبلية للكُلِّيَّة وبرامجها في ضوء الطلب المتزايد على برامج الكُلِّيَّة بشكل عام (قرار مجلس الجامعة رقم 2013/1172 بتاريخ 12 يونيو 2013). ولجنة المراجعة تؤيد تنفيذ هذه المبادرة.

11.3 يوجد نظام تعقب للتعرف على معدل استخدام المختبرات، والمكتبة، ومصادر التَّعَلُّم الإلكترونية، حيث تحتفظ إدارة المختبر والمكتبة بجدول يومي لكل استخدام لأجهزة الحاسوب في المختبر وتتبع هذا الاستخدام. كما أن المكتبة تقوم بإجراء التتبع اللازم للموارد الإلكترونية واستخدامها، وقد احتوى تقرير التقييم الذاتي إحصائيات للمراجع القانونية التي تمت استعارتها من المكتبة. أما متابعة استخدام مصادر التَّعَلُّم الإلكتروني مثل الـ (Blackboard) والـ (Moodle)، فتتم من قبل مركز زين للتعلّم الإلكتروني. وفي المقابلات مع الموظفين الإداريين، تأكَّدت اللجنة أن هناك سجلات متابعة متوفرة فيما يتعلق باستخدام هذه المرافق، وتقارير يتم إعدادها وتُقدم إلى الكُلِّيَّة عند الطلب. ولجنة المراجعة ترى أنَّ نظام المتابعة كافٍ لتقييم مدى الاستفادة من مصادر الكُلِّيَّة.

12.3 لدى كُلِّيَّة الحقوق مجموعة من خدمات الدعم للموارد المُتَاحَة لطلبة برنامج البكالوريوس في الحقوق، وهي مفصَّلة في تقرير التقييم الذاتي. فالكُلِّيَّة توفر دعمًا مناسبًا للطلبة لاستخدام المختبرات، والمكتبة، والتَّعَلُّم الإلكتروني، حيث يتمكن أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة من استخدام أجهزة الحاسوب من خلال منحهم اسم مستخدم وكلمة مرور. وجميع أجهزة الحاسوب موصولة بالأنترنت، ومحمية من خلال نظام الجامعة (Directory Domain). وتقدم الجامعة لمستخدمي الأجهزة نظام المساعدة التقنية على الإنترنت؛ للإبلاغ عن أي مشكلة فنية ليتم حلها من قبل الفنيين، كما يوجد بالمختبر فنيٌّ متخصصٌ لمساعدة الطلبة. ويقدم مركز زين للتعلّم الإلكتروني التدريب حول الاستخدام الكفء لتقنية الـ Moodle & Blackboard لكلٍّ من أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة. وفيما يتعلق بالمكتبة، فبها نظام يقوم عليه فريق فني متخصص يساعد الطلبة

على التعرف على مصادر المعلومات الورقية والإلكترونية، حسبما تَبَيَّنْ للجنة من واقع الزيارة الميدانية للمكتبة المركزية. وتود اللجنة أن تثني على مستوى الطاقم الإداري في المكتبة المركزية، والدعم الفَعَّال الذي يقدمه لزوار المكتبة من الطلبة والباحثين. كما أن إدارة الأنشطة الطلابية، وإدارة التوجيه والإرشاد، وإدارة المخرجات الطلابية في عمادة شئون الطلبة تقدم التوجيه والرعاية للطلاب، في مجال الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية، وقد تم حصر مجموعة من تلك الأنشطة في تقرير التقييم الذاتي، وكذلك الأنشطة المتميزة لشعبة التدريب والتنمية الطلابية. وقد تأكَّد هذا الأمر خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة المراجعة والمقابلات مع الموظفين الإداريين والطلبة. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن هناك دعمًا لوجيستيًّا للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في السيْر والمرور داخل مرافق الكُلِّيَّة، وتخصيص قاعة للطلبة ذوي الإعاقة البصرية في الامتحان، وتوفير طالب مساعد لهم، فضلاً عن توفير مختبر مجهز بأجهزة "Visio Braille" لهم. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك مجموعة واسعة من خدمات الدعم الفَعَّالَة لِلموَارِدِ المُتَاحَة للطلبة؛ مما يعزز قدرات تعلُّمهم.

13.3 تُنظِّم الجامعة يومًا للتهيئة لاستقبال الطلبة الجدد، وإرشادهم في بداية كل عام أكاديمي، يتم فيه تعريف الطلبة الجدد بالكُلِّيَّة ومرافقها، وبرامجها الدراسية، والخدمات الأكاديمية والاجتماعية التي توفرها عمادة شئون الطلبة. كما يتم توزيع كتيبات توضيحية تتضمن برنامج اليوم التعريفي، ودليل الطالب، ولائحة المخالفات السلوكية، وبيان حقوق الطلبة وواجباتهم. كما تُقدَّم الإجراءات التعريفية نفسها للطلبة المنقولين من مؤسسات أخرى. وخلال المقابلات، عَبَّر الطَّلَبَة بِشَكل إيجَابَي عن قيمة اليوم التعريفي في تهيئتهم لدراستهم؛ كونه يقدِّم لهم معلومات قيِّمة عن البرنامج، ومرافق الجامعة، وخدماتها. وتُقدِّر لجنة المراجعة وجود ترتيبات منظمة وكافية لتهيئة الطلبة الجدد المقبولين في البرنامج. غير أن لجنة المراجعة وجدت من البيانات المقدمة حول يوم التهيئة في العام الأكاديمي 2013-2014 أن (41.3%) فقط من عدد الطلبة المقبولين في كُلِّيَّة الحقوق قد حضروا يوم التهيئة. وعليه تُشجع لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة، بالتنسيق مع عمادة شئون الطلبة، بتقييم فاعلية اليوم التعريفي في ضوء نتائج استطلاعات الطلبة عن البرنامج التعريفي، ووضع الترتيبات المناسبة للطلبة الذين لم يتمكنوا من حضور البرنامج التعريفي.

14.3 تُطبِّق كُلِّيَّة الحقوق نظام الإرشاد الأكاديمي للجامعة؛ لمتابعة التقدم الدراسي للطلبة، حيث تُوفِّر للطلبة مرشدًا أكاديميًّا، وَتُيسِّر لهم عملية الاتصال مع أعضاء هيئتهم التَّدْرِيسية بجميع الطرق. وتعتمد الكُلِّيَّة نظام الإنذار الأكاديمي للطلبة المتعثرين قبل أن يصل الأمر إلى فصلهم من الجامعة أو البرنامج الدراسي، فالطالب الذي لا يحصل على الحد الأدنى للمعدل التراكمي في البرنامج وهو (2.0 نقطة) من أصل (4.0 نقاط) يوضع تحت الملاحظة، ثم توجيه الإنذار الأكاديمي إليه. وتتابع الكُلِّيَّة التقدم الدراسي للطلبة بالتعاون مع عمادة القبول والتسجيل؛ لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ جميع الطلبة يُطلب منهم الالتقاء بمرشدهم مرة واحدة على الأقل في الفصل الدراسي الواحد، ويتمثل دوْر المرشد الأكاديمي في مساعدة الطالب في اختيار المقررات؛ من أجل تحسين المعدّل التراكمي العام للطالب المعرّض لخطر الإخفاق الأكاديمي، حيث لا يستطيعون التسجيل دون موافقة المرشد الأكاديمي. وبشأن الدعم الأكاديمي، ومتابعة الطلبة المتعثرين، فقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك عدة إجراءات تترجم ذلك الدعم، منها الإرشاد الأكاديمي، وتواصل الطلبة مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس إلكترونيًّا، وفي الساعات المكتبية، ومنها كذلك نظام تعليم الأقران الذي تطرحه وحدة التدريب والتطوير بشعبة التدريب والتنمية الطلابية، وترتيب حلقات تعليمية داخل فصول دراسية للطلاب الذين لديهم قصور في تحصيلهم العلمي؛ لرفع كفاءتهم وقدرتهم الاستيعابية. وقد أشار الطلبة الذين قابلتهم اللجنة إلى أنهم على علم بأنظمة التقييم، وحالات الحصول على الإنذار أو الفصل من البرنامج، حيث إنها مُتَاحَة على الموقع الإلكتروني للجامعة. ولجنة المراجعة تُقرّ أنَّ لدى الكُلِّيَّة نظامًا ملائما لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، كما لديها إجراءات لدعمهم، إلا أن لجنة المراجعة تلاحظ – من نتائج تقييم فاعلية الإرشاد الأكاديمي من قبل الطلبة المقبولين على التخرج – حصول هذا الجانب على نسب متدنية في الاستبيان؛ فعلى سبيل المثال حصل البند "بشكل عام حصلت على إرشاد أكاديمي مميز خلال دراستي" على نسبة (48.1%). والبند "أقوم بزيارة مرشدي الأكاديمي مرة واحدة على الأقل كل فصل" على نسبة (43.4%). وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بمراقبة آليات تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور؛ لضمان حصول الطلبة على الإرشاد الأكاديمي المناسب.

15.3 تتوفر بالكُلِّيَّة بيئة تعلم غير رسمي مناسبة، تعمل على توسيع معارف وخبرات طلبة البرنامج خارج صفوف الدراسة، وذلك من خلال عقد العديد من الأنشطة، والدورات، والحلقات النقاشية، والمؤتمرات. ومن ضمن هذه الأنشطة الأسبوع القانوني الذي تقيمه الكُلِّيَّة بالتعاون مع هيئة التشريع والإفتاء، وكذلك الملتقى الحقوقي الذي تنظمه جمعية كُلِّيَّة الحقوق، حَيثُ تُلْقَى محاضرات ذات صلة بالواقع المحلي من قبل نخبة من ذوي الاختصاص، وكذلك الزيارات الميدانية لمجلسي الشورى، والنواب، والمحكمة الدستورية، ومعهد التنمية السياسية وغيرها. كما أنَّ هناك دعمًا مقدمًا للطلبة لحضور المسابقات المحلية والإقليمية. وَتُشِيدُ لجنة المراجعة بنشاط جمعية كُلِّيَّة الحقوق، وبرنامج الوفد الشبابي، وبرنامج إنجاز، واشتراك طلبة الكُلِّيَّة في مسابقات المحاكمة الصورية بدولة النمسا، وأنشطة العيادة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنَّ يوم المهن الذي ينظمه مكتب الإرشاد المهني سنويًّا يشكل علامة مميزة في مسيرة الكُلِّيَّة، حيث يتم عرض فرص التوظيف للخريجين، وإطلاعهم على مستجدات سوق العمل القانوني. وقد عبَّر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم عن الفرص المُتَاحَة لهم من قبل الكُلِّيَّة للمشاركة في فعاليات التَّعَلُّم غير الرسمي. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك مجموعة واسعة من الفعاليات والأنشطة للتعلم غير الرسمي، تُقدَّم لطلبة برنامج البكالوريوس في الحقوق؛ لتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم.

16.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- سياسات ومعايير القبول في برنامج البكالوريوس في الحقوق واضحة وملائمة لمستوى ونوع البرنامج، وهي مُتَاحَة للطلبة، ويتم مراجعتها بصفة دورية؛ من أجل تحسين التقدم الدراسي للطلبة واستبقائهم.
- هناك خطوط واضحة لتحديد المسئولية في إدارة برنامج البكالوريوس في الحقوق تساعده على تحقيق أهدافه.
- تتنوع تخصصات أعضاء هيئة التَّدْرِيس – التي تغطي مختلف فروع القانون – ومدارسهم العلمية؛ مما يثري البرنامج.
- يتم تعيين أوائل الخريجين كمساعدي بحث بعد اجتيازهم اختبار قدرات، وابتعاثهم إلى جامعات أوروبية وأمريكية متميزة؛ بغرض الحصول على درجات علمية عليا في الحقوق.

- هناك إجراءات واضحة وشفافة لتوظيف وتهيئة واستبقاء أعضاء هيئة التَّدْرِيس، وهي مطبقة بصورة منظَّمة.
- هناك نُظُم لإدارة المعلومات مستخدمة بشكلٍ فعّال من قِبل الكُلِّيَّة بما يساعد على رفد عملية اتخاذ القرار في إدارة برنامج البكالوريوس في الحقوق.
- سياسات وإجراءات ضمان أمن السجلات مطبقة في جميع البيانات الخاصة ببرنامج البكالوريوس في الحقوق.
- الحرم الجامعي لجامعة البحرين، ومبنى كُلِّيَّة الحقوق يوفِّران بيئة ممتازة للتعلم تلبي حاجات أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة.
- الطاقم الإداري في المكتبة المركزية على مستوى عال من المهنية، ويقدم دعمًا فعَّالًا لأعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة في برنامج البكالوريوس في الحقوق.
- هناك مجموعة واسعة من خدمات الدعم الفعالة للموارد المُتَاحَة لطلبة برنامج البكالوريوس في الحقوق؛ مما يعزز قدرات تعلُّمهم.
- توجد ترتيبات منظمة ومطبَّقة لتهيئة الطلبة الجدد المقبولين في برنامج البكالوريوس في الحقوق.
- هناك مجموعة واسعة من الفعاليات والأنشطة للتعلم غير الرسمي، تُقدَّم لطلبة برنامج البكالوريوس في الحقوق؛ لتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم.

17.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- وضع وتنفيذ خطة بحثية مدعومة لتحفيز الباحثين النشطين على مواصلة جهودهم البحثية، وتشجيع أعضاء هيئة التَّدْرِيس لنشر مؤلفاتهم في مجالات تخدم أهداف الكُلِّيَّة وبرامجها
- إعداد وتنفيذ خطة تتضمن آليات رسمية للتقييم السنوي لجميع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، واستخدام نتائج هذا التقييم لتحديد حاجات التطوير المهني وتطوير الأداء الأكاديمي
- إعادة النظر في بعض إجراءات وتدابير ترقيات أعضاء هيئة التَّدْرِيس، وتقليص الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز عمليات الترقية
- دعم المكتبة من خلال التعاقد على قواعد بيانات إلكترونية في حقل الدراسات القانونية باللغات الأجنبية

- مراقبة آليات تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور؛ لضمان حصول الطلبة على الإرشاد الأكاديمي المناسب.

18.3 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 مواصفات الخريجين مذكورة في أهداف البرنامج، وكذلك المخرجات التَّعْلِيمية المطلوبة للبرنامج والتي تتضمن الإلمام بالمهارات القانونية، والإحاطة بجوانب المسئولية المهنية، وبناء ملكات البحث العلمي، والتواصل مع الآخرين. وقد تم تضمين هذه المواصفات في مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية والتي تخضع للتقييم، ومن خلالها تتحقق أهداف البرنامج. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، يعتمد البرنامج مجموعة من طرق التقييم المُوَثَّقة والمتنوعة تتراوح بين الوسائل المباشرة (الامتحانات، والواجبات، والأنشطة الصفية) والوسائل غير المباشرة (الاستبانات والاستطلاعات)، وهي مُوَثَّقةٌ في استمارات توصيف المقرر. وقد تأكدت لجنة المراجعة، من خلال فحص ملفات المقررات والمقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، أن مواصفات الخريجين توجد ضمن تصميم المقررات الدراسية على هيئة مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة منها، كما توجد إستراتيجيات لربط أدوات التقييم بمخرجات التَّعَلُّم الخاصة بالمقررات من جهة، وتلك الخاصة بالبرنامج من جهة أخرى. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك مواصفات خريجين مناسبة لبرنامج البكالوريوس في الحقوق منصوصٌ عليها بشكلٍ واضح، ويتم قياس تحققها من خلال آليات تقييم مناسبة.

2.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى الجهود التي بذلتها الكُلِّيَّة في مجال المقايسات المرجعية الداخلية والخارجية؛ للتأكد من تحقق المعايير الأكاديمية وكونها متماثلة مع البرامج المماثلة الأخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشمل هذه الجهود المقايسات المرجعية مع جامعة السوربون/أبو ظبي، وعدد من الجامعات المصرية في ضوء المعايير القياسية الأكاديمية بكليات الحقوق بالجامعات المصرية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن المقايسات المرجعية التي قامت بها كُلِّيَّة الحقوق إلى الآن غير رسمية، حيث إنه ليس لدى الكُلِّيَّة سياسة للمقايسة المرجعية تحدد أهداف المقايسة، وكيفية إدارتها، واستخدم نتائجها. وقد تأكد ذلك من خلال المقابلات التي أُجريت مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التَّدْرِيس، فقد عَلِمْت لجنة المراجعة أن الكُلِّيَّة تنتهج المقايسة المرجعية لمقارنة البكالوريوس في الحقوق مع برامج مماثلة، حيث تتم هذه المقايسات بصورة غير

رسمية من خلال المعلومات المُتَاحَة حول هذه البرامج على صفحات الإنترنت. وترى لجنة المراجعة بأن هناك حاجة إلى تحسين عملية المقايسة المرجعية بحيث تكون شاملة لجميع الجوانب الأساسية للبرنامج. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تضع الكُلِّيَّة إطارًا رسميًّا للمقايسة المرجعية؛ يتضمن سياسات وإجراءات للمقايسة المعيارية؛ من أجل تحديد التكافؤ بين الجوانب الأساسية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق مع برامج مماثلة، محليًّا، وإقليميًّا، وعالميًّا.

3.4 تتبنى الكُلِّيَّة الضوابط المؤسسية الخاصة بسياسات وإجراءات التقييم الواردة في وثيقة "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، إضافة إلى الإرشادات التي يتضمنها الكُتيب الإرشادي حول التقييم المبني على المخرجات (IDEAS)، وَالمُعَدَّ من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. ويتم إعلام الطلبة بسياسة التقييم بواسطة أعضاء هيئة التَّدْرِيس في بداية الفصل الدراسي من خلال التوصيفات العامة للمقررات الدراسية. ومن خلال مراجعة ملفات المقررات الدراسية، لاحظت لجنة المراجعة أن سياسة التقييم لطلبة الحقوق تتضمن أساليب اختبار متنوعة تتراوح بين الاختبارات التحريرية في منتصف الفصل الدراسي، والاختبارات النهائية، والاختبارات القصيرة، والبحوث، والمشاركات الشفهية، والتدريب العملي. كما تَبَيَّنْ للجنة المراجعة أن سياسات التقييم بوجهٍ عام مطبقة بصورة جيدة. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ الكُلِّيَّة تحرص على مراقبة تنفيذ سياسات التقييم، والمراجعة الدورية لآليات التقييم بالتعاون مع مكتب ضمان الجودة الذي يقوم بمراجعة ملفات المقررات الخاصة بأعضاء هيئة التَّدْرِيس؛ وذلك للتحقق من توافر مؤشرات الأداء، وبالذات فيما يتعلق بتغطية مفردات المقرر. كما أن المكتب يتحقق من مراعاة عضو هيئة التَّدْرِيس عند وضعه للأسئلة للمعايير التي يقررها نظام الدراسة والامتحانات. وبعد المراجعة يرفع مكتب ضمان الجودة تقريرًا إلى عميد الكُلِّيَّة يتضمن الملاحظات التي وجدها المكتب بما فيها مواطن الخلل؛ لاتخاذ الخطوات التصحيحية. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن سياسات وإجراءات التقييم ذات الصلة ببرنامج البكالوريوس في الحقوق منفَّذة بصورة منظّمة وتخضع للتدقيق.

4.4 تسترشد الكُلِّيَّة بإجراءات التقييم المؤسسية الخاصة بمواءمة أدوات التقييم مع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات، والتي تنص على أن تكون طرق التقييم المستخدمة (الامتحانات، والواجبات المنزلية، والمشروعات، إلخ) مناسبة لمستوى مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة الخاضعة للتقييم. وخلال

المقابلات، عَلِمْت لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التَّدْرِيس يستخدمون مصفوفة تقييم المقررات الدراسية؛ ليضمنوا تقييمًا متوازنًا لمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية خلال الفصل الدراسي. كما يستخدم أعضاء هيئة التَّدْرِيس العديد من الأمثلة حول كيفية اختبار فهم الطلبة في معارف ومهارات محددة، بطريقة مُثلى تدل على أنهم حققوا مُخرجَ تعلُّمٍ مطلوبًا بعينه. وتنطوي ملفات المقررات على النماذج والاستمارات التي تعكس أن الأدوات التقييمية قد تم تصميميها مع أخذ مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لهذه المقررات في الاعتبار. وقد تأكدت اللجنة من خلال فحص ملفات المقررات والمقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، أن هناك حرصًا على ربط عملية التقييم بآلياتها المتعددة بكل من مخرجات المقررات ومخرجات البرنامج. وتُقدِّر لجنة المراجعة أن هناك آليات ملائمة ومطبقة لربط الوسائل التقييمية بالمخرجات التَّعْلِيمية للمقررات الدراسية؛ مما يضمن تحقق المعايير الأكاديمية للخريجين.

5.4 يحدد نظام الدراسة والامتحانات لجامعة البحرين آليات التدقيق الداخلي، والتي تشمل ضوابط وضع أسئلة الامتحانات، وتدقيق درجات الامتحان، والتحقق من عدالتها. وقد أُبلغت لجنة المراجعة خلال المقابلات أن منسقي المقررات الدراسية مسئولون عن تحديد واجبات التدقيق للمقررات المتعددة الشعب، حيث يتولى منسق المقرر إعداد ورقة الامتحان بالتنسيق مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس؛ لضمان أكبر قدر من الموضوعية والشفافية في أسئلة الامتحان. كما عَلِمْت اللجنة أن هذه العملية خاضعة للمتابعة، حيث يقوم منسق المقرر، أو عضو هيئة تدريس المقرر في حالة وجود شعبة واحدة، بإعداد ملف خاص بالمقرر يحتوي على الامتحانات، والإجابات النموذجية، ومعايير التصحيح، بالإضافة إلى تقرير التدقيق. وتتولى لجنة الامتحانات في القسم الأكاديمي مهام تدقيق درجات الامتحان، والتحقق من عدالتها قبل وضعها على الموقع الإلكتروني. كما يتولى مركز ضمان الجودة في الجامعة بالتعاون مع مكتبه في الكُلِّيَّة مراجعة ملفات المقررات؛ للتأكد من مستوى الأسئلة، والامتحانات، ومدى تحقيقها للمخرجات التَّعْلِيمية المطلوبة، ومن ثم إعداد تقرير تفصيليٍّ بملاحظاتها إلى رئيس القسم الأكاديمي. وقد تأكد ذلك للجنة المراجعة من خلال فحص عينات ملفات المقررات الدراسية والمقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس. ولجنة المراجعة تُقدرُ أن آليات التدقيق الداخلي، فيما يخص الأدوات التقييمية التجميعية مُطبَّقة في البرنامج، ومنسجمة مع الإجراءات المؤسسية. الا أن لجنة المراجعة تلاحظ أن التدقيق الداخلي يقتصر حاليًا على امتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية، ولا

يشمل الأدوات التقييمية التكوينية. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بوضع وتطبيق آليات لتدقيق الأدوات التقييمية التكوينية كالاختبارات القصيرة، والعروض التقديمية.

6.4 يشير التقييم الذاتي إلى أن كُلِّيَّة الحقوق قد استعانت بجمعية المحامين الأمريكية؛ لإجراء تقييم شامل لبرنامج البكالوريوس في الحقوق في سبتمبر 2013، والتي تقدمت بتقرير مسهب بشأن برامج الكُلِّيَّة، غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن هذا التقرير لم يشمل التدقيق لمستوى الأسئلة، أو درجات الطلبة، وتقييم امتحاناتهم. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، عَلِمْت اللجنة أنه ليس لدى كُلِّيَّة الحقوق نظام مُطبَّق للتدقيق الخارجي لتقييمات الطلبة، إلا أن أعضاء هيئة التَّدْرِيس الذين قابلتهم اللجنة كانوا مدركين لأهمية الاستعانة بمدققين خارجيين للمقررات الدراسية؛ من أجل مقارنة المعايير الأكاديمية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق مع برامج مماثلة في مؤسسات تعليمية محلية، إقليمية، وعالمية. ولجنة المراجعة تتفق مع هذا الرأي، ومن ثم توصي بأن تقوم الكُلِّيَّة بوضع وتنفيذ آليات للتدقيق الخارجي لتقييمات الطلبة، والاستفادة من التغذية الراجعة في تعزيز المعايير الأكاديمية للبرنامج.

7.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تطبق كُلِّيَّة الحقوق "نظام التقييم المبني على المخرجات" لتقييم مستوى أداء الطلبة، والذي يتطلب تقييم مدى تحقيق الطلبة لمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقرر من خلال أدوات التقييم المستخدمة. وخلال المقابلات أبلغت لجنة المراجعة أنه، وفي نهاية الفصل الدراسي، يستخدم أعضاء هيئة التَّدْرِيس "استمارة تقييم المقررات"؛ لقياس إذا كانت النتائج في كل نوع من أنواع التقييمات مرضية أم لا، حيث يُستخدم معيار أنَّ 60% من الطلبة حصلوا على درجة 60 فما فوق لتحديد فيما إذا حقق الطلبة مخرج التَّعَلُّم المطلوب للمقرر أم لا. كما يتمُّ تقديم توصيات لفرص التحسين بخصوص المخرجات التي لم يتم تحقيقها. وخلال الزيارة الميدانية اطلعت اللجنة – ضمن ملفات المقررات – على نماذج من عمليات التقييم التي تمت للإنجازات الطلابية، وقد وجدتها في مجملها دقيقة وعادلة، وتتناسب مع ما يجري عليه العمل في البرامج المماثلة محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا. كما لاحظت لجنة المراجعة أن مستوى التقييمات وجودة الإجابات عليها، بشكل عام، يتناسب مع مستوى المقرر ومخرجاته التَّعْلِيمية؛ حيث تتنوع الأسئلة ما بين الأسئلة المقالية النظرية، والأسئلة الموضوعية، والتصويبات والمسائل. ولجنة المراجعة

تُقدِّر أن مستوى إنجازات الطلبة، الذي يتم قياسه باتباع آليات ملائمة، يتناسب مع مستوى ونوع البرنامج في مملكة البحرين، وفي المنطقة، وعلى المستوى الدولي.

8.4 كما ورد سابقًا (الفقرة 4.4)، هناك آليات لمواءمة التقييمات مع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات، والتي بدورها مرتبطة بمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج؛ كما أن هناك آليات مطبقة لتدقيق النتائج، ومتابعتها من قبل مكتب ضمان الجودة (الفقرة 5.4)؛ مما يضمن جدية متابعة المعايير الأكاديمية، وتحقق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج. وترى لجنة المراجعة أن توزيع الدرجات والنتائج من خلال العينات التي اطلعت عليها تعكس أهداف البرنامج ومخرجاته. وتوفر ملفات المقررات معلومات مُوَثِّقة عن مستوى إنجازات الطلبة، وبما يسمح بتقييم مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة إيجابيًّا. وبخصوص تلبية مستوى إنجازات الخريجين لمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، وأهداف البرنامج يشير الجدول رقم (3.7) في تقرير التقييم الذاتي إلى تحقق ذلك، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه اللجنة من خلال مقابلتها مع ممثلين عن كلٍّ من الطلبة والخريجين وأرباب الأعمال. وما يدعم هذا الرأي بشكلٍ أكثر، اشتراك طلبة الكُلِّيَّة منذ عام 2007، في فعالية العروض الدولية للمحاكم الصورية التي تقام سنويًّا في مدينة فيينا بالنمسا، والتنافس مع كليات الحقوق الأخرى على مستوى العالم، حيث يحظى فريق الكُلِّيَّة بإشادة واسعة خاصة، وأنه أول فريق طلبة عربي يشارك في هذه المسابقات، وهو موضع تقدير اللجنة. ولجنة المراجعة تقدر أن مستوى إنجازات الخريجين، يلبي أهداف برنامج البكالوريوس في الحقوق، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.

9.4 تشير الإحصائيات التي اطلعت عليها اللجنة أنَّ هناك طفرة في عدد الطلبة المقبولين في برنامج البكالوريوس في الحقوق في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عددهم في العام الجامعي 2013–2014 إلى (490) طالبًا بعدما كان لا يزيد عن (280) طالبًا فقط في عام 2011–2012. وقد عَلِمْت اللجنة من خلال المقابلات مع مسئولي الكُلِّيَّة أن السبب الرئيس لهذه الزيادة هو النزول بالحد الأدنى لمجموع الثانوية العامة؛ للقبول بالجامعة من (80%) إلى (70%). كما تلاحظ لجنة المراجعة أن الوقت الذي يستغرقه الطلبة للتخرج يتراوح ما بين (4 إلى 6 سنوات). غير أن لجنة المراجعة تلاحظ أن الكُلِّيَّة تفتقد إلى الآن وجود قاعدة بيانات إحصائية تتضمن معلومات مقارنة عن نسب الاستبقاء والتقدم من سنة إلى أخرى، ووجهات الخريجين المفضلة

لديهم بعد التخرج، وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتحليلات إحصائية لطلبة البرنامج بحسب الدُّفعات مع مقارنتها مع تلك المتحققة في البرامج المماثلة محليًّا، وإقليميًّا ودوليًّا؛ من أجل تعزيز الجودة العامة لخريجي البرنامج.

10.4 لدى كُلِّيَّة الحقوق سياسات وإجراءات مُحْكَمَة لإدارة مقرر التدريب العملي، تشمل مجموعة من تقارير الأداء تقدم من الطالب المتدرب، والمشرف المعين من جهة التدريب، والمشرف الأكاديمي؛ لضمان الجدية والمتابعة والتقييم. ويتولى مكتب التدريب في الكُلِّيَّة مهمة التنسيق بين طلبة التدريب العملي ومكتب التدريب في الجامعة، الذي يقوم بدوره بالتنسيق مع مجموعة من جهات العمل الخارجية، أبرزها المحاكم ووزارة العدل؛ لقبول الطلبة للتدريب لديها. وتنص قواعد مكتب التدريب العملي بالكُلِّيَّة، على أن يتم التدريب خلال الفصول الأكاديمية الثلاثة. وتُوفِّر الجامعة أماكن التدريب للطلبة خلال الفصلين الثاني والصيفي فقط، أما توفير مكان التدريب خلال الفصل الأول فيكون مسئولية الطالب نفسه. ومن خلال فحص الأدلة المقدمة، تلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أن الإجراءات الخاصة بإدارة التدريب العملي مُوَثَّقة بشكلٍ واضح، ومطبقة بشكل متسق ومحكم، وتخضع للمراقبة – من خلال نظام التقارير – التي تقدم تغذية راجعة للكُلِّيَّة، ولجهة العمل حول فاعلية التدريب. وخلال المقابلات مع أرباب الأعمال تَبَيَّنْ للجنة المراجعة أنهم – بشكل عام – يشعرون بالرضا عن هذا المقرر، إلا أن بعض الطلبة والخريجين الذين قابلتهم لجنة المراجعة يجدون التدريب العملي في بعض جهات التدريب غير كافٍ، خاصة بالنسبة للتدريب الصيفي، حيث تكون المحاكم في عطلة. ومع ذلك تعتقد اللجنة أن هناك فرصة لزيادة كفاءة برامج التدريب، وتحفيز الطلبة على الاهتمام بها على النحو الذي سبق للجنة المراجعة أن فصلته في تناولها في الفقرة (8.2).

11.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فلدى كُلِّيَّة الحقوق لجنة استشارية لأرباب الأعمال تضم تسعة أعضاء من مختلف قطاعات العمل القانوني في المملكة. وقد أُبلغت اللجنة خلال المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة أن اللجنة الاستشارية لم تجتمع في الفترة الأخيرة؛ نظرًا لانشغال الأعضاء؛ كونهم من أعضاء مجلس القضاء الأعلى، ومحكمة التمييز. كما عَلِمْت لجنة المراجعة أنه تتم زيارة أعضاء اللجنة الاستشارية بشكل فردي، واستطلاع آرائهم حول مستوى الدراسة، ونوعية المقررات الدراسية، ومدى تحقق مخرجات البرنامج بما يلبي حاجاتهم في العمل. وعليه توصي

لجنة المراجعة بتفعيل دور اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج، وتنصح بإعادة تشكيل اللجنة، واختيار أعضاء لديهم الوقت الكافي لمتابعة البرنامج، والعمل على تحسينه وتطويره. كما شكَّلت كُلِّيَّة الحقوق لجنة استشارية من خريجي الكُلِّيَّة تضم (11) ممثلا من القطاعات الحكومية والخاصة؛ وذلك من أجل تقديم المقترحات لتطوير البرنامج. وتتواصل هذه اللجنة مع الكُلِّيَّة من خلال مكتب ضمان الجودة الذي يقوم برفع مقترحات لجنة الخريجين إلى اللجان المختصة في الكُلِّيَّة؛ من أجل دراستها وتضمينها في تقرير التقييم الذاتي السنوي للكُلِّيَّة. ولجنة المراجعة تُقدر أنَّ هناك لجنة استشارية للخريجين، وأنَّ تغذيتها الراجعة تؤخذ في الاعتبار ويتم تنفيذها، متى كانت مناسبة، باعتبارها جزءًا من خطط تحسين البرنامج.

12.4 خلُصت اللجنة من خلال مؤشرات عديدة إلى وجود درجة عالية من الرضا عن البرنامج سواء من قبل أرباب الأعمال أو الخريجين. فقد تضمن تقرير التقييم الذاتي، وكذلك ملاحق التقرير نتائج استبانات خلُص فيها كل من الخريجين وأرباب الأعمال إلى الرضا عن مدى نجاح البرنامج في إعداد الخريجين. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع ما شاهدته اللجنة من تناسب إنجازات طلبة الكُلِّيَّة مع البرامج المماثلة في المنطقة والعالم. وكذلك أسفرت المقابلات مع ممثلي الخريجين، وجهات التدريب وأرباب الأعمال عن التوافق على الثناء عن مستوى خريجي البرنامج. فقد ذكر الخريجون أنهم يشعرون بالرضا أن دراستهم قد أعدتهم إعدادًا جيدًا لمكان العمل. كما أكد معظم ممثلي أرباب الأعمال على أنهم يفضلون خريجي برنامج البكالوريوس في الحقوق بجامعة البحرين على أقرانهم من خريجي البرامج المماثلة؛ لجديتهم وأفضليتهم النسبية في تحصيل المعارف القانونية باللغة الإنجليزية، ولوجود اهتمام أكبر بالجانب التطبيقي في دراستهم. ولجنة المراجعة تُقدِّر تأكيد ممثلي أرباب الأعمال والخريجين رضاهم عن مستوى خريجي البرنامج، ووضعهم في مستوى أفضل مقارنةً بخريجي البرامج المماثلة.

13.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

هناك مواصفات خريجين مناسبة لبرنامج البكالوريوس في الحقوق منصوصٌ عليها بشكلٍ واضح، ويتم قياس تحققها من خلال آليات تقييم مناسبة.

- سياسات وإجراءات التقييم ذات الصلة ببرنامج البكالوريوس في الحقوق منفَّذة بصورة منظّمة وتخضع للتدقيق.
- هناك آليات ملائمة ومطبقة لربط الوسائل التقييمية بالمخرجات التَّعْلِيمية للمقررات الدراسية؛ مما يضمن تحقق المعايير الأكاديمية للخريجين.
- آليات التدقيق الداخلي فيما يخص الأدوات التقييمية التجميعية مُطبَّقة في البرنامج، ومنسجمة مع الإجراءات المؤسسية.
- مستوى إنجازات الطلبة، الذي يتم قياسه باتباع آليات ملائمة، يتناسب مع مستوى ونوع البرنامج في المنطقة، وعلى المستوى الدولي.
- مستوى إنجازات الخريجين، يلبي أهداف برنامج البكالوريوس في الحقوق، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.
- يتنافس طلبة البرنامج مع طلبة كليات الحقوق الأخرى على مستوى العالم في فعالية العروض الدولية للمحاكم الصورية التي تقام سنويًّا في النمسا، ويحظى فريق الكُلِّيَّة بإشادة واسعة خاصة وأنه أول فريق عربي يشارك في هذه المسابقات.
- الإجراءات الخاصة بإدارة التدريب العملي مُوَثَّقة بشكلٍ واضح، ومطبقة بشكل متسق ومحكم، وتخضع للمراقبة – من خلال نظام التقارير – التي تقدم تغذية راجعة للكُلِّيَّة ولجهة العمل حول فاعلية التدريب.
- هناك لجنة استشارية فاعلة للخريجين، ويتم الأخذ بتغذيتها الراجعة في الاعتبار، ويتم تنفيذها، متى كانت مناسبة، باعتبارها جزءًا من خطط تحسين البرنامج.
- هناك درجة عالية من الرضا لدى أرباب الأعمال والخريجين عن مستوى خريجي البرنامج، ووضعهم في مستوى أفضل مقارنةً بخريجي البرامج المماثلة.

14.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- وضع وتنفيذ إطار رسمي للمقارنة المرجعية يتضمن سياسات وإجراءات للمقايسة المعيارية؛ من أجل تحديد التكافؤ بين الجوانب الأساسية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق مع برامج مماثلة، محليًّا، وإقليميًّا، وعالميًّا
- وضع وتطبيق آليات لتدقيق الأدوات التقييمية التكوينية كالاختبارات القصيرة، والعروض التقديمية

- وضع وتنفيذ آليات للتدقيق الخارجي لتقييمات الطلبة بشكل منتظم وفعال من خلال مؤسسات، أو خبراء يتم اختيارهم لهذه المهمة بعناية، والاستفادة من التغذية الراجعة في تعزيز المعايير الأكاديمية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق
- القيام بتحليلات إحصائية لطلبة البرنامج بحسب الدُّفعات عن نسب الطلبة المقبولين إلى الخريجين، بما في ذلك نسب الاستبقاء والتقدم، مع مقارنتها مع تلك المتحققة في البرامج المماثلة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا؛ من أجل تعزيز الجودة العامة لخريجي البرنامج
- تفعيل دور اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج، وإعادة تشكيل اللجنة؛ من أجل اختيار أعضاء لديهم الوقت الكافي لمتابعة البرنامج، والعمل على تحسينه وتطويره.

15.4 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 تعتمد كُلِّيَّة الحقوق في إدارتها لبرنامج البكالوريوس في الحقوق على مجموعة من السياسات واللوائح والنظم المعتمدة من قبل الجهات الرسمية في الجامعة، وهي مُتَاحَة لأعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة عبر الموقع الإلكتروني للجامعة، ولمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لجامعة البحرين. كما أَنَّ هذه السياسات واللَّوائح مُضَمَّنَة في دليل الكُلِّيَّة، دليل أعضاء هيئة التَّدْرِيس، ودليل ضمان الجودة. وخلال المقابلات المختلفة، عَلِمْت لجنة المراجعة أن مسئولية إبلاغ السياسات والإجراءات الجديدة لجميع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، والتأكد من تطبيقها تقع على عاتق عميد الكُلِّيَّة ورؤساء الأقسام. كما تُقرُّ اللجنة بدور وحدة ضمان الجودة في نشر وتعزيز سياسات وأنظمة الكُلِّيَّة، والتأكد من تطبيقها، حيث يبرز دور هذه الوحدة في متابعة امتثال القائمين على العملية التَّدْرِيسية للإجراءات الخاصة بتلك العملية من اعتماد للمقررات، وإجراء للامتحانات وتصحيحها وتوزيعها على الطلبة ومناقشتها معهم. ومن أجل تعزيز نشر سياسات الكُلِّيَّة وأنظمتها، يتم تعريف الطلبة بهذه الأنظمة خلال يوم التهيئة الذي تقيمه الجامعة في بداية كل عام دراسي، وهو ما يُسَهِّلْ على الطلبة التعامل مع هذه الأنظمة والسياسات لاحقًا أثناء دراستهم في الجامعة. كما أَكَدّ أعضاء هيئة التَّدْرِيس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أَنّهُمْ يُحَاطُونَ عِلْمًا بسياسات وإجراءات المؤسسة من خلال برنامج التهيئة، واجتماعات مجلس القسم ومجلس الكُلِّيَّة. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – من خلال الوثائق المقدمة والمقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التَّدْرِيس أَنَّ هذه السياسات والإجراءات مُطَبَّقَة بِفَاعِلِيَّة، وَبِشَكْل مُنَظَّم في كُلِّيَّة الحقوق.

2.5 لدى كُلِّيَّة الحقوق هيكل تنظيمي يتضمن تحديد الوظائف القيادية برئاسة عميد الكُلِّيَّة، وتشكيل واختصاصات مجلس الكُلِّيَّة، بالإضافة إلى هيكل الأقسام وواجبات رئيس ومجلس القسم. ويقوم عميد الكُلِّيَّة ورؤساء القسمين القانون العام والقانون الخاص على إدارة برنامج البكالوريوس في الحقوق، ويعاونهم في ذلك أعضاء الهيئتيْن الأكاديمية والإدارية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن الهيئة الأكاديمية للكُلِّيَّة تتضمن شخصيات مميزة وذات خبرة واسعة في مجالات المعرفة القانونية

والتَّعْلِيم العالي؛ وهو الأمر الذي ينعكس بصورةٍ إيجابيةٍ فيما يتعلق بالقيادة الأكاديمية. وقد تم تشكيل عدد من اللجان العامة على مستوى الكُلِّيَّة تتكون من عدد مناسب من أعضاء هيئة التَّدْرِيس يضم إليهم أحيانًا بعض مساعدي البحث لإنجاز الأعمال بفاعلية بما يحقق مشاركة أعضاء هيئة التَّدْرِيس، والهيئة المعاونة في إدارة البرنامج واتخاذ القرارات. وقد استخلصت لجنة المراجعة من المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة وأعضاء هيئة التَّدْرِيس، أن البرنامج يُدَار بشكل جيد يدل على وجود قيادة فعالة ومسئولة، وهو أمر تقدره لجنة المراجعة.

3.5 يتكون هيكل نظام الجودة بجامعة البحرين من: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، ومكتب ضمان الجودة بالكُلِّيَّة، ولجنة ضمان جودة البرامج، واللجنة التنفيذية لضمان الجودة، واللجنة الاستشارية للبرنامج، واللجنة الاستشارية للطلبة. وهذا الهيكل التنظيمي يقوم بمراقبة تنفيذ إجراءات ضمان الجودة التي تضعها الجامعة. وقد تم تأسيس مكتب ضمان الجودة في كُلِّيَّة الحقوق؛ لتطبيق وتفعيل نظام الجودة على مستوى الكُلِّيَّة، ومن أهم أهدافه التحقق من المعايير القياسية للعملية التَّعْلِيمية في الكُلِّيَّة بما يتفق مع إستراتيجية الجامعة وسياستها بالتنسيق مع الوحدة المركزية لضمان الجودة في الجامعة. وقد وضع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة دليلاً يتعلق بإجراءات تقييم البرامج التَّعْلِيمية في جامعة البحرين؛ يرتكز على المخرجات التَّعْلِيمية IDEAS, University Wide Outcome Based Assessment Process. وتتضمن سياسات وإجراءات جودة البرنامج تحديد وضمان وتطوير كيفية تقييم مدى تحقيق الطلبة للمخرجات التَّعْلِيمية المطلوبة بما يتوافق مع أهداف البرنامج، وكيفية استخدام المعلومات الناتجة عن التقييم في تطوير البرنامج. وقد تم تحديد مهام ومسئوليات كافة الأشخاص واللجان المذكورة واختصاصاتها. وتطبق الكُلِّيَّة سياسات وإجراءات ضمان جودة البرنامج لمراجعة، وتقييم برنامج البكالوريوس في كُلِّيَّة الحقوق بشكل دوري، حيث يقوم مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة بإجراء تقييم سنوي ذاتي يتضمن تقييم العملية التَّعْلِيمية من كل جوانبها بصفة دورية؛ من أجل التطور المستمر للبرنامج بما يتوافق مع معايير الجودة التي وضعتها الجامعة. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة تَبَيْن مشاركة اللجان المختصة في تطبيق نظام إدارة الجودة فيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في الحقوق. فقد قامت الكُلِّيَّة بإنشاء لجنة استشارية طلابية تتكون من ثمانية أعضاء من مختلف المستويات الدراسية؛ من أجل إدخال التغذية الراجعة من الطلبة بشكلٍ رسمي في تحسينات برنامج البكالوريوس في الحقوق. وقد اطلعت لجنة

المراجعة على تقارير اللجنة الاستشارية للطلبة، ولاحظت احتواءَه على العديد من التوصيات المهمة حول البرامج الأكاديمية، والتي أُخذت في الحسبان من قبل الكُلِّيَّة خلال مراجعة الخطة الدراسية للبرنامج. كما تتواصل اللجنة الاستشارية للطلبة مع طلبة كُلِّيَّة الحقوق من خلال صفحة على موقع التواصل الاجتماعي باسم اللجنة (LAW UoB)؛ لمناقشة ما يتصل بجودة العملية التَّعْلِيمية وإبداء آرائهم. ولجنة المراجعة تُقدر مشاركة الطلبة مشاركة إيجابية، وفهمهم الجيد لنظام الجودة، ودورهم في ضمان فاعلية التَّعْلِيم. وقد تأكدت لجنة المراجعة، من خلال المقابلات مع كبار مسئولي ضمان الجودة، من أن نظام الجودة يخضع للتقييم المستمر؛ إذ يُعدُّ مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة تقريرًا سنويًّا يشارك في إعداده أعضاء هيئة التَّدْرِيس بالكُلِّيَّة والهيئة المعاونة، يبين فيه نقاط القوة والضعف في البرنامج، إلى جانب خطة عمل للتحسين. ويتم تقديم هذا التقرير السنوي إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، والذي يقوم بدوره بدراسته وتقديم التغذية الراجعة المناسبة عليه، ومن ثم إدراجه ضمن تقرير التقييم الذاتي الخاص بالجامعة، والذي يصدر سنويًّا. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك نظامًا مطبقًا لإدارة ضمان الجودة، فيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في الحقوق، وهو مُنفَّذ بصورة جيدة، ويخضع للمراقبة والتقييم.

4.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن عددًا من الدورات وورش العمل قد تم عقدها لشرح مفاهيم ضمان جودة التَّعْلِيم لأعضاء هيئة التَّدْرِيس، والموظفين الداعمين للبرنامج، وذلك ضمن الخطة التي وضعها مكتب ضمان الجودة بالكُلِّيَّة بالتعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وقد قامت الكُلِّيَّة بتنفيذ ثماني دورات تدريبية في الفترة من 2012 إلى 2015، والتي كان لها علاقة مباشرة بصياغة المخرجات التَّعْلِيمية للمقررات الدراسية وتقييم هذه المقررات. وتجد لجنة المراجعة أن هذا العدد ليس كافيًا لتحقيق الوعي المنشود لدى الموظفين الأكاديميين والإداريين بالقضايا الخاصة بضمان الجودة. وقد تَبَيَّنْ للجنة المراجعة من مقابلات أعضاء هيئة التَّدْرِيس والموظفين الإداريين أن لديهم فهمًا مقبولاً لمتطلبات ضمان الجودة ولدورهم في ضمان فعالية التَّعَلُّم. وفي الوقت ذاته، لاحظت لجنة المراجعة، من خلال فحص ملفات المقررات، أن هناك بعض التفاوت في تطبيق أعضاء هيئة التَّدْرِيس لإجراءات التقييم، والقضايا ذات الصلة بالجودة. وترى اللجنة أن تأسيس فهم أكبر لدى منتسبي الكُلِّيَّة لنظام ضمان الجودة، وأهميته سيؤدي إلى تطوير فعالية ومخرجات عملية التَّعَلُّم. وعليه توصي اللجنة بِأَنْ تُنَفَّذْ الكُلِّيَّة

المزيد من الورش والدورات لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية – في مجال ضمان جودة العملية التَّعْلِيمية – وتشجيعهم على حضورها، من أجل تعزيز فهمهم لأهمية ضمان الجودة، وممارساتها على مستوى البرنامج والكُلِّيَّة.

5.5 لقد حَدَّدَ النظام الخاص بطرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، الذي تم إقراره في اجتماع مجلس الجامعة رقم 2013/12، الإجراءات والخطوات المطلوبة لإعداد برامج جديدة، ولتعديل المقررات الدراسية أو تغييرها. ووفقا لهذا النظام، يجب أن يسبق اقتراح البرنامج تقديم دراسة جدوى تبرر استحداث مثل هذا البرنامج أو تطويره. وقد أُبلغت اللجنة خلال المقابلات أن جميع الوثائق التي تقرر مثل هذا الاستحداث، أو التطوير تتم دراستها من خلال تشكيل لجنة متخصصة على مستوى القسم؛ للنظر في أمر استحداث البرنامج، أو تعديله ويتم تنفيذ هذا الاستحداث أو التطوير شريطة أن يعرض عمل هذه اللجنة على لجنة المناهج في القسم، والتي يتم عرض توصياتها بواسطة رئيس القسم على القسم لمناقشتها ولإصدار التوصية بشأنها. وبعد ذلك يرفع قرار القسم إلى عميد الكُلِّيَّة الذي يقوم بعرضه على لجنة المناهج في الكُلِّيَّة، ومن ثم مجلس الكُلِّيَّة التي ترفع الأمر في حال الموافقة إلى لجنة المناهج في الجامعة. وتلاحظ اللجنة اتباع إدارة كُلِّيَّة الحقوق لهذه الإجراءات عند قيامها باستحداث برنامج جديد، أو عند رغبتها في تعديل الخطة الدراسية. وتُقدِّر لجنة المراجعة أن هناك سياسات وإجراءات مناسبة ومطبقة لطرح برامج ومناهج دراسية جديدة – تتوافق مع الضوابط المؤسسية الموجودة – لضمان صلتها وملاءمتها للهدف من تلبية احتياجات السوق.

6.5 تتبع كُلِّيَّة الحقوق الإجراءات المؤسسية للتقييم الداخلي السنوي للبرامج، والمُوَثَّقة في "دليل الجودة للجان ضمان الجودة في الأقسام" الذي يبين كيفية إعداد تقارير التقييم الذاتي، وخطط التحسين وفق نموذج التقييم الذاتي للبرامج الأكاديمية. وتقوم لجنة ضمان الجودة في الكُلِّيَّة بمراجعة سنوية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق، وإعداد تقرير تقييم ذاتي سنوي مع خطة تحسين؛ يُقدم لمركز ضمان الجودة في الجامعة. وخلال المقابلات، عَلِمْت اللجنة بمشاركة أعضاء الهيئة الأكاديمية في عملية التقييم الذاتي من خلال إعداد تقارير التقييم الخاصة بتحقيق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة الخاصة بكل مقرر، والتي تُستخدم لقياس مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج لتقارير التقييم الذاتي، والتي ترى أنها تشكل في مجموعها إجراءات كافية

لتقييم البرنامج، حيث يتم قياس مدى قدرة البرنامج على تحقيق مخرجاته التَّعْلِيمية، وتحديد نقاط القوة ومكامن الخلل. كما تُؤْخَذ التَّغذية الرَّاجِعَة من الأطراف الداخلية ذات العلاقة في الاعتبار، وَتُسْتخْدَم لدعم عَمليَّة التَّحسِين. ولجنة المراجعة تُقدِّر وجود ترتيبات ملائمة ومطبقة للتقييم السنوي لبرنامج البكالوريوس في الحقوق، يتمخض عنها خطة للتحسين المستمر للبرنامج.

7.5 تُطبِّق الكُلِّيَّة نظامَ وإجراءات الجامعة للمراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية، والتي تتضمن التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المعمول بها؛ من أجل تنفيذ توصيات التطوير، كما هو موضحٌ في تقرير التقييم الذاتي. ومن أجل التأكد من أن عمليات المراجعة تستخدم مدخلات وتغذية راجعة متنوعة، فقد شَكَّلْتَ الكُلِّيَّة لهذا الغرض عدة لجان استشارية، منها اللجنة الْمُشَكّلة من الخبراء العاملين في الوسط الوظيفي بموجب قرار عمادة الكُلِّيَّة رقم (6) لسنة 2013، وقد أسند القرار لها مهمة النظر في برامج كُلِّيَّة الحقوق، ومدى ملاءمتها لسوق العمل، واقتراح ما تراه مناسبًا؛ من أجل ضمان كفاءة الخريجين، وتحسين مخرجات التَّعْلِيم؛ واللجنة الاستشارية الْمُشَكّلة من خريجي الكُلِّيَّة بموجب قرار عمادة الكُلِّيَّة رقم (22) لسنة 2013، والتي تختص بقياس مستوى رضاء الأطراف المجتمعية عن خدمات المجتمع، وتنمية البيئة التي تقدمها الكُلِّيَّة، وإبداء النصح والمشورة بغرض تطوير البرنامج؛ واللجنة الاستشارية الطلابية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن برنامج البكالوريوس في الحقوق قد خضع في سبتمبر 2013، لمراجعة خارجية من قبل جمعية المحامين الأمريكية التي قدمت تقريرًا بهذا الخصوص يبين كفاءة البرنامج، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات. ولجنة المراجعة تقدر استعانة الكُلِّيَّة ببعض الجهات الخارجية مثل جامعة بانتيون اساس باريس الثانية، وجمعية المحامين الأمريكية لمراجعة برنامج البكالوريوس في الحقوق، وتقديم المقترحات لتطويره. وعلى المستوى الداخلي، فقد تلقت الكُلِّيَّة تقارير من لجنة أرباب الأعمال الاستشارية، ولجنة الخريجين. وخلال المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الكُلِّيَّة تعمل على تنفيذ المقترحات والتوصيات الواردة في هذه التقارير، بما فيها تقرير المراجعة الخارجية لجمعية المحامين الأمريكية. ومن خلال الاطلاع على الأدلة المقدمة، تُقرُّ لجنة المراجعة أن الكُلِّيَّة قد اتخذت بعض الإجراءات لتنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها مراجعة البرنامج؛ من أجل تحسين جودة التَّعْلِيم والتَّعَلُّم.

8.5 يُجري مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة عددًا من الاستبانات المختلفة لتحصيل التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، والتي تشمل: استبانة الطلبة المُقْبِلين على التخرج، استبانة الخريجين، استبانة أعضاء هيئة التَّدْرِيس، استبانة أرباب الأعمال واستبانة الطلبة. وقد عَلِمْت لجنة المراجعة خلال المقابلات بأن مكتب ضمان الجودة يقوم بتحليل الاستبانات؛ للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في البرنامج، واستخدام نتائجها في اتخاذ القرارات المناسبة؛ من أجل التحسين المستمر. كما قدمت الكُلِّيَّة أدلة في ملحقات تقرير التقييم الذاتي على أن نتائج هذه الاستطلاعات تخضع للتحليل. وبالاطلاع على نتائج هذه الاستبانات، تَبَيَّن للجنة المراجعة أنها قد عكست آراء هؤلاء الأشخاص، والذين يرون أن البرنامج قد حقق أهدافه المحددة له. كما بَيَّنْت هذه الاستبانات، بصورة عامة، رضا المعنيين بمستوى برنامج البكالوريوس في الحقوق. وتلاحظ لجنة المراجعة أن بعض الجوانب قد حصلت على تقدير متدنٍّ، كجانب الإرشاد الأكاديمي: "بشكل عام حصلت على إرشاد أكاديمي مميز خلال دراستي" (48.1%) والتَّعَلُّم الإلكتروني: "تم توظيف مركز التَّعَلُّم الإلكتروني لدعم الأنشطة التَّعْلِيمية ضمن البرنامج" (46.2%) كما ورد في نتائج استبانات الطلبة المُقْبلين على التخرج، وهو ما يعكس آراء لجنة المراجعة وتوصياتها. كما شملت نتائج تحليل استبانات أعضاء هيئة التَّدْرِيس العديد من التوصيات من أهمها إعادة النظر في نظام الترقية، وتشجيع الأكاديميين على حضور المؤتمرات والندوات المهنية. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلِغت لجنة المراجعة أن الكُلِّيَّة قد شرعت في معالجة القضايا التي تمخضت عن تلك الاستطلاعات في خطتها لتحسين البرنامج، فعلى سبيل المثال، قد أخذت لجنة المناهج ملاحظات الطلبة المتعلقة بتعديل الخطة الدراسية، وبالذات إضافة مادة الإثبات كمقرر مستقل (LAW 401)، وحذف مقرر مبادئ القانون (LAW 104)؛ لتشابه مضمونه مع مقرر مدخل إلى القانون (LAW101)، وهو ما يحظى بتقدير لجنة المراجعة. كما تُقرُّ لجنة المراجعة بأن مكتب ضمان الجودة يعمل على رفع نتائج التغذية الراجعة من الاستبانات إلى عمادة الكُلِّيَّة؛ لمناقشتها واتخاذ ما تراه مناسبًا بشأنها.

9.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى بعض مشروعات تطوير الأداء المهني التي تنظمها المراكز المتخصصة في الجامعة لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، وأهمها برنامج الشهادة العليا في تطوير الممارسة الأكاديمية، والذي يهدف إلى إكساب أعضاء هيئة التَّدْرِيس الجدد المعرفة والمهارات المطلوبة الخاصة بعمليتي التَّعْلِيم والتَّعَلُّم. وتضطلع شعبة التطوير الأكاديمي في مركز

القياس والتقويم والتطوير الأكاديمي بالجامعة بمهمة تقديم دورات تعريفية لأعضاء هيئة التَّدْرِيس الجدد بالجامعة والورش المتعلقة بتطوير أدائهم. كما يساهم مركز ضمان الجودة في كُلِّيَّة الحقوق بإعداد مجموعة من الورش التدريبية في مجال ضمان الجودة ورفع كفاءة أداء أعضاء هيئة التَّدْرِيس. وفيما يتعلق بتطوير أداء الموظفين الإداريين، يتولى مركز التدريب الإداري بالجامعة مسئولية طرح ورش تدريبية لرفع مستوى الأداء الإداري. ومن خلال فحص الأدلة المقدمة، تَبَيَّن للجنة المراجعة مشاركة عدد محدود من أعضاء هيئة التَّدْرِيس في الدورات التدريبية الخاصة بتطوير الهيئة الأكاديمية خلال السنوات الثلاث الماضية. كما لاحظت اللجنة أن مشاركات أعضاء هيئة التَّدْرِيس في المؤتمرات الإقليمية والدولية محدودة للغاية، وقد تأكد ذلك خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية، ومن نتائج استبانات أعضاء هيئة التَّدْرِيس. إضافة لذلك، لم تكن هناك أدلة على قيام الكُلِّيَّة بتحليل الحاجات التدريبية لأعضاء هيئة التَّدْرِيس بشكل رسمي، أو بتقييم فعالية الدورات المقدمة وقياس مخرجاتها. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتطوير وتنفيذ إستراتيجية لتطوير القدرات المهنية لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، تشمل آليات لتشخيص الحاجات التدريبية للموظفين، وترتبط بتقييم أدائهم السنوي.

10.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام الكُلِّيَّة من خلال اللجان الاستشارية والاستبانات بالمتابعة والفحص المستمر لبرنامج البكالوريوس في الحقوق وتحديثه؛ للتأكد من توافقه مع متطلبات سوق العمل. كما عَلِمْت اللجنة خلال المقابلات أن التدريب العملي يُنظر إليه كمصدر للحصول على تصوّر عن مدى مواكبة البرنامج لحاجات سوق العمل وتوجهاته. وهذه كلها تطورات جيدة تُقرُّ بها لجنة المراجعة، إلا أنه، لم تجد لجنة المراجعة أي منهجية واضحة لجمع بيانات أولية محددة ذات صلة مباشرة ببرنامج البكالوريوس في الحقوق؛ من أجل استقراء سوق العمل. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تُجري الكُلِّيَّة دراسات منتظمة للسوق المستهدفة؛ من أجل التعرف على أحدث الاتجاهات ولضمان أن برنامج البكالوريوس في الحقوق يلبي حاجات السوق المحلية والخليجية. كما تشجع لجنة المراجعة الكُلِّيَّة على تعزيز استفادتها من الخبرات لدى أعضاء اللجان الاستشارية كمصادر أخرى للتعرف على سوق العمل، وذلك بتفعيل دور هذه اللجان، وترتيب المزيد من الاجتماعات (انظر الفقرة 11.4).

11.5 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- السياسات والإجراءات المؤسسية مطبقة بفاعلية وبشكل منظَّم في برنامج البكالوريوس في الحقوق.
- يُدَارَ برنامج البكالوريوس في الحقوق بشكل جيد يدل على وجود قيادة فعالة ومسئولة على مستوى الكُلِّيَّة والمؤسسة.
- هناك نظام مطبق لإدارة ضمان الجودة، فيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في الحقوق، وهو مُنفَّذ بصورة جيدة، ويخضع للمراقبة والتقييم.
- يشارك الطلبة مشاركة إيجابية في نظام جودة برنامج البكالوريوس في الحقوق، ولديهم فهم جيد لدورهم في ضمان فاعلية التَّعْلِيم.
- هناك سياسات وإجراءات مناسبة ومطبقة لتطوير برامج ومناهج دراسية جديدة – تتوافق مع الضوابط المؤسسية الموجودة – لضمان صلتها وملاءمتها للهدف من تلبية احتياجات السوق.
- توجد ترتيبات ملائمة ومطبقة للتقييم السنوي لبرنامج البكالوريوس في الحقوق، يتمخض عنها خطة للتحسين المستمر للبرنامج.
- تستعين الكُلِّيَّة ببعض الجهات الخارجية مثل جامعة بانتيون اساس باريس الثانية، وجمعية المحامين الأمريكية؛ لمراجعة برنامج البكالوريوس في الحقوق وتقديم المقترحات لتطويره.
- يجري مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة عددًا من الاستبانات المختلفة لتحصيل التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، ويعمل على رفع نتائج التغذية الراجعة من الاستبانات إلى عمادة الكُلِّيَّة؛ لمناقشتها واتخاذ ما تراه مناسبًا بشأنها.

12.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- تنفيذ المزيد من الورش والدورات لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، وتشجيعهم على حضورها؛ من أجل تأسيس فهم أكبر لأهمية ضمان الجودة وممارساتها على مستوى البرنامج والكُلِّيَّة

- تطوير وتنفيذ إستراتيجية لتطوير القدرات المهنية لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، تشمل آليات لتشخيص الحاجات التدريبية للموظفين، وترتبط بتقييم أدائهم السنوي
- إجراء دراسات منتظمة للسوق المستهدفة؛ من أجل التعرف على أحدث الاتجاهات، ولضمان أن برنامج البكالوريوس في الحقوق يلبي حاجات السوق المحلية والخليجية

13.5 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكُلِّيَّة* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب:

إن برنامج البكالوريوس في الحقوق الذي تطرحه كُلِّيَّة الحقوق بجامعة البحرين جدير بالثقة.